الأمم المتحدة

A/C.1/59/PV.13

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **١٣**

الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي ألبا ..... (المكسيك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالاسبانية): حسب الاتفاق بالأمس، سنواصل اليوم الاستماع إلى بيانات رسمية من الوفود. وإذا توفر لدينا وقت كاف، فسنتناول بنودا أخرى. لكن قائمة المتكلمين فيها ٢٠ متكلما، وبالتالي لا يتوقع أن يكون لدينا متسع من الوقت لتناول بنود أخرى.

يبدو أننا لن نحظى بحضور مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي هنا اليوم للمشاركة في الحوار، مثلما أشار وفد السويد، لأنه لم يكن لديه متسع من الوقت إلا في الصباح الباكر. ويبدو أننا ربما سيتعين علينا أن نلغي الحوار المقترح، وإن كنا نشكر السيد سرجيو كماتشو - لارا على إبداء رغبته في المشاركة. وأعتقد أن مشاركته في السنة القادمة ستكون مفيدة جدا لعملنا. إننا نعرف أنه مستعد للمشاركة وراغب فيها. وأعتقد أننا، في مرحلة لاحقة، عندما ننظر في برنامج العمل للدورة الستين، سنعود إلى هذه المسألة.

السيد ربّاني (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، إذ آخذ الكلمة لأول مرة في هذه الدورة، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإننا واثقون بأن قدراتكم وخبراتكم الطويلة، أنتم وأعضاء المكتب، التي تأتون بها إلى مناقشتنا، ستوجه أعمال هذه اللجنة نحو تحقيق نتائج إيجابية.

بالتأكيد، إن كل البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن العالميين. ومن بين تلك البنود، البندان الأساسيان للسلم والأمن والاستقرار في بلدي، المتعلقان بمسألتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام المضادة للأفراد. ومن المؤسف أن أفغانستان اليوم في فترة ما بعد الصراع تعاني من كلتا هاتين الآفتين. وسأناقش بإيجاز هاتين المسألتين الأساسيتين بالنسبة لتعزيز السلم والأمن في أفغانستان.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-56450 (A)

0556450

تشكّل الملايين من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة اليوم أكبر تهديد للاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. ويبيّن تقدير أجراه خبراء الأمم المتحدة في وقت سابق أن عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة في البلد يبلغ حوالي ١٠ ملايين قطعة سلاح. ولحسن الطالع إن آخر تحليل يحدد العدد الفعلي بأقل من ١,٥ مليون قطعة سلاح. ومع ذلك، وبالرغم من أن هذا الرقم يقل عما كنا نتوقع من قبل، فإن وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي أطراف فاعلة غير حكومية يشكّل تحديا ضخما للحكومة، وما زال جمع تلك الأسلحة يمثل أولوية قصوى بالنسبة لها. وهناك اتفاق تجمع عليه حكومة أفغانستان والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين يجب أن تتم لكي يتحقق السلام. وتدرك جميع هذه الأطراف أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حيوية بالنسبة لتعزيز جهود إعادة التعمير وصون السلم ومنع الدخول في صراعات جديدة.

ولكي تنجح جهود نزع السلاح في مجتمعات ما بعد الصراع، مثل أفغانستان، ينبغي أن تُبذل بصبر وبالاقتران مع الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة من أجل بناء الثقة. وبالإضافة إلى هذه الجهود، فإن الدعم والمساعدة المتسقين والمستمرين من المجتمع الدولي أساسيان لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان. وعملية إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية وإيجاد أحوال معيشية بديلة لهم لن تتم إلا بدعم من المجتمع الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر حكومة اليابان، وهي الدولة الرائدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية الآن، على دعمها القيّم والسخي لنا.

وتؤيد أفغانستان تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتقد أنه خطوة هامة نحو كبح التراكم المفرط والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك نهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي اتخاذ التدابير المناسبة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن التحدي الثاني الذي تواجهه أفغانستان اليوم في مرحلة ما بعد الصراع هو وجود كميات كبيرة من الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة التي تقتل أو تشوه ما بين ١٠ و ١٢ شخصا يوميا. وبالرغم من أن جميع الأطراف التي كانت ضالعة في الصراع المسلح قد زرعت ألغاما أرضية أثناء الحرب، فإن أغلبية الألغام الأرضية تم زرعها على نحو عشوائي في معظم أنحاء البلد على أيدي القوات السوفياتية السابقة والحكومة الأفغانية المؤيدة للسوفيات أثناء الاحتلال السوفياتي للبلد. ووفقا لتقدير الأمم المتحدة، هناك ما بين ٥ و ١٠ ملايين من الألغام الأرضية في أفغانستان وحوالي ١١ في المائة من مجموع مساحة الأراضي مزروعة بالألغام، مما يجعل أفغانستان من أكبر البلدان التي تنتشر فيها الألغام في العالم. فهناك طرق ومناطق زراعية وقنوات ري وقرى، بل وحتى مناطق متاخمة للعاصمة كابل، تنتشر فيها الألغام. ويعوق وجود الألغام في هذه المناطق التنمية الاقتصادية وإعادة التعمير وعودة اللاجئين إلى الوطن. ولذلك فإن إزالة تلك الألغام تكتسي أهمية حاسمة لتبرز أفغانستان سليمة اقتصاديا ومستقرة سياسيا.

ونرى أن الإجراءات المتعلقة بالألغام ينبغي اعتبارها مكونا هاما في إطار أي مساعدة إنسانية أو إنمائية تقدم إلى البلدان المتضررة بالألغام. ونتيجة لزيادة الاهتمام الدولي، اكتسبت عمليات إزالة الألغام زخما جديدا في السنوات القليلة الماضية. فقد تم تطهير أجزاء كبيرة من البلد من تلك الألغام. ومع ذلك، ما زالت الألغام منتشرة في أجزاء أخرى كثيرة. وبصفتنا بلدا عانى وما زال يعاني معاناة إنسانية رهيبة

من الدمار الذي تسببه الألغام الأرضية، فإن أفغانستان تؤيد مشروع القرار المتعلق بتنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتؤيد أفغانستان كل الجهود الدولية التي تهدف إلى تحقيق عالم يخلو من الألغام، وقد انضمت إلى معاهدة أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية في آذار/مارس ٢٠٠٣. وإننا نشكر المجتمع الدولي على دعمه الفعال لحملة إزالة الألغام في أفغانستان. ونحن مقتنعون بأن هذا الدعم سيستمر.

وأخيرا، نعترف مع الامتنان بالدعم المالي والتعاون التقني المقدمين من حكومتي الولايات المتحدة واليابان ومن الاتحاد الأوروبي لعمليات إزالة الألغام في أفغانستان.

السيد بار (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان عام يبين موقف إسرائيل من الأسلحة التقليدية.

نظرا للخطر المتزايد الناشئ عن إساءة استخدام الأسلحة التقليدية والاستخدام العشوائي لها، فإن هذه الأسلحة تستحق اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. وتاريخ الحروب يبين أن خسائر بشرية هائلة جاءت نتيجة استخدام الأسلحة التقليدية وحدها. فوقوع الأسلحة التقليدية في أيدي الإرهابيين أو البلدان التي تساند الإرهابيين يمكن أن يكون له أثر استراتيجي، بالإضافة إلى الدمار البشري الذي تخلّفه تلك الأسلحة. وتتيح الدروس المستفادة من التاريخ، بالاقتران مع الشواغل المستقبلية، مفاهيم هامة عديدة تتعلق بالأسلحة التقليدية والتسلح التقليدي.

أولا، إن الأسلحة في حد ذاتها لا تشكّل تهديدا، كما ذُكر على نحو قدير منذ سنوات طويلة أن ”السيف لا يقتل أحدا؛ ولكنه أداة في يد القاتل“. إنها التركيبة السامة القاتلة من التسلح الكثيف والنوايا العدوانية هي التي تشكل التهديد الحقيقي.

ثانيا، يجب أن تأخذ الدول في الاعتبار أن الحاجة إلى التسلح تكون في معظم الحالات ردا مشروعا على حالة معينة تضطر فيها الدول إلى الدفاع عن نفسها وتأمين أراضيها وسكانها. وإن بناء الثقة في منطقة ما سيقلل الحاجة إلى التسلح. وعندما تعيش الدول بعضها مع بعض بروح من السلام وحسن الجوار سيكون بوسعها أن تقلل من التسلح وأن تزيد من الشفافية.

وفي الوقت ذاته، من المهم أن تقوم كل دولة بتحديد الأسلحة وممارسة ضبط النفس، لمنع المعاناة البشرية التي لا داعي لها والخسارة في الأرواح البشرية البريئة. وإن الآثار المترتبة على انتشار الأسلحة التقليدية بدون رقابة، أو الأسوأ من ذلك حيازتها من جانب الإرهابيين أو العناصر الإجرامية، تعني بكل تأكيد الخسارة في الأرواح البشرية البريئة. ولهذا السبب فإن حكومتي تنظر إلى استخدام الأسلحة التقليدية ونقلها بشكل غير مسؤول أنها تهديد خطير للأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. ونعتقد أن أفضل سبيل لكبح الانتشار غير المشروع للأسلحة في جميع أنحاء العالم يتم من خلال الالتزام والعزم الوطنيين القويين. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن كفالة ألا يتم نقل الأسلحة من أراضيها بدون رقابة دقيقة.

وقد تسببت آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتهديدات جديدة للمدنيين في شكل نظم الدفاع الجوي المحمولة. وكما ذكرنا أثناء المناقشة العامة، فإننا نعتقد أن هذه الأسلحة جديرة بأن يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا.

تعتقد إسرائيل أن تدابير بناء الثقة أداة فعالة ومهمة لتحسين العلاقات وحسن الجوار في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي. ويجب أن يُتفق على تلك التدابير وأن يكون هدفها تعزيز شعور الدول بالأمن، فتقلل بذلك التوترات. غير أننا

عند النظر في هذه الخطوات يجب أن نراعي الطابع الخاص للصراعات والظروف والتهديدات في شتى المناطق. فبعض التدابير التي يمكن تطبيقها ويمكن أن تسهم في الاستقرار في بعض المناطق، يمكن أن يكون لها تأثير عكسي في مناطق أخرى، ويمكن في الواقع أن تؤدي إلى سباقات تسلح طائشة.

وفي ذلك السياق، ينبغي ذكر أن تدابير بناء الثقة وسيلة لتحقيق السلام والأمن. ولا يجوز أن ينظر إليها على أنها مكافأة، حيث أنها عنصر أساسي في العملية المؤدية إلى الثقة والسلام. وترى إسرائيل أن الأفكار بشأن كيفية تعزيز وتعريف تدابير بناء الثقة الإقليمية ينبغي، أولا وقبل كل شيء، أن تُوضع وأن يُتفق عليها في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي المعنيين. وينبغي تقديم هذه التدابير والتفاوض بشأنها بحرية وبصورة مباشرة بين الأطراف الإقليمية بغية تقليل التوترات وتيسير الحوار السياسي والتعاون. ونعتقد أنه ينبغي الحفاظ على هذا التسلسل إذا ما أُريد لتدابير بناء الثقة أن تحقق أهدافها.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لتدابير بناء الثقة أن تفرضها بعض الدول ولا حتى المجتمع الدولي. ففرض هذه التدابير لن يشجع على بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي ذلك الصدد نرحب بفكرة إنشاء قاعدة بيانات عن تدابير بناء الثقة المطبقة بالفعل في شتى المناطق.

الشفافية في التسلح يمكن أن تكون أداة مفيدة لتقليل التوترات. ونعتقد، من ناحية المبدأ، أن نجاح الشفافية مرهون بتطبيع العلاقات السياسية والعسكرية فيما بين دول منطقة بعينها. وفي الوقت نفسه، فإن إسرائيل مقتنعة بأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة مهمة وأن إسهامه في الاستقرار الإقليمي والعالمي لا يرقى إليه الشك. ومنذ إنشاء تلك الأداة، استجابت إسرائيل سنويا للسجل فيما يتعلق بفئاته السبع لأسلحة المعارك الرئيسية. وقد فعلنا ذلك على الرغم من أن منطقتنا قد عانت من تهديدات متواصلة وافتقار إلى الثقة الأساسية بين الدول. وقد قررت إسرائيل أن تتصرف على ذلك النحو بغرض بناء الثقة.

وللأسف، لم تحدث تطورات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالمشاركة الأوسع من الدول في سجل الأمم المتحدة أو ببداية حوار بشأن الآليات الإقليمية للشفافية. ونأمل أن تنضم إلينا بلدان أخرى في المشاركة في تلك الأداة بقصد تحقيق عالميتها.

وتولي إسرائيل أهمية خاصة للإجراء الهادف إلى منع وتقليل المعاناة البشرية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتؤمن إسرائيل بأن التعاون مكوّن لا غنى عنه في جهود التصدي لذلك التهديد. والمبادرات التعاونية في مجالات تطهير الألغام والتوعية بالألغام وتأهيل الضحايا مهمة وتسهم بقدر كبير في الجهود الهادفة إلى التخفيف من شدة المشاكل الإنسانية المرتبطة بالألغام.

واتخذت إسرائيل أيضا عددا من الخطوات الأحادية، بما في ذلك وقف كل أعمال إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وإعلان وقف اختياري على تصدير جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد، والتصديق على البروتوكول الثاني المعدل الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية. وتأمل إسرائيل أن تنضم إلينا أمم أخرى من المنطقة في استحداث آليات تعاونية تستهدف تقليل الخطر الذي تشكله تلك الأسلحة، ويفضل أن يتم ذلك في سياق سلام إقليمي شامل.

ونحن، بوصفنا طرفا متعاقدا ساميا في معاهدة الأسلحة التقليدية، نعتبر الاتفاقية مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن للدول أن تتصرف بها لتقييد استخدام الأسلحة من دون تعريض مصالحها الأمنية الوطنية الحيوية للخطر. وقد شاركت إسرائيل بنشاط في المفاوضات على البروتوكول الخامس المعني بمخلفات الحرب من المتفجرات، بغية تقليل

الآثار الإنسانية لمخلفات الحرب من المتفجرات في حالات ما بعد الصراع. ونرحب باعتماد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية للبروتوكول ونتطلع إلى مواصلة العملية في إطار الاتفاقية.

على الرغم من أن إسرائيل تتشاطر الأهداف الإنسانية لاتفاقية أوتاوا، فإننا لا يمكننا أن نلزم أنفسنا بالحظر الكامل لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد نتيجة للظروف الإقليمية والتهديد المتواصل للإرهاب. إلا أننا شاركنا في عدد من المبادرات الدولية الرامية إلى نشر الوعي بالألغام ودعم ضحايا تلك الأسلحة المروعة.

أخيراً، لا يمكننا أن نختتم إشارتنا إلى قضية الأسلحة التقليدية من دون ذكر مشكلة الإرهاب. إن الإرهاب لا يفرق بين ضحاياه. وكلنا نتعرض لتهديد تلك الظاهرة وتقع علينا جميعا مسؤولية وقفها. ونكرر مجددا دعوتنا لجيراننا وللدول الأخرى بوقف جميع أعمال الدعم لمقترفي تلك الجرائم، وخاصة عن طريق الإمداد بالأسلحة والمتفجرات. ولا يوجد أي مبرر لنقل الأسلحة أو الألغام أو القذائف أو أنظمة الدفاع التي يحملها الأفراد إلى الإرهابيين. ونتوقع من جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها لمنع هذا النقل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل الذي سيتكلم بالنيابة عن السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية.

السيد برنهوس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم أولا عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبعد ذلك عن الألغام المضادة للأفراد.

تظهر الإحصائيات المبلغة إلينا أنه، في الوقت الحالي، يموت فرد واحد كل دقيقة ضحية للأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة. وتبين تلك الحقيقة المدى المروع للمشكلة التي تؤذي منطقتنا أيضا. ولذلك السبب، وبالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل والدول المنتسبة إلى السوق بوليفيا وبيرو وشيلي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

لقد أعربت بلداننا مراراً عن عزمها على تحديد سبل التعاون على شتى الصعد بهدف التصدي لهذه الآفة. فعلى الصعيد العالمي، ظلت بلداننا نشطة، من خلال مبادرات فردية أو جماعية، في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه. وقد قُدمت تلك المبادرات في اجتماع الدول الأول، الذي يعقد كل عامين، بشأن تنفيذ تلك الخطة.

وبالمثل، في الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، أعربت بلداننا عن رغباتها فيما يتعلق بالحاجة إلى ذلك الصك وبطابعه. واتفقنا في المفاوضات على أن تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها دونما كابح وإساءة استخدامها تشكل تهديدا خطيرا للسلم وتزعزع استقرار العديد من المناطق في شتى أرجاء العالم، بما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية ذات طابع متنوع. لذلك، فإن وضع وثيقة دولية عالمية وملزمة قانونا سيكون أمرا أساسيا في مساعدة الدول على مواجهة المشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتجلى تلك المبادئ في الإجراءات المتخذة في إطار الاتفاقية الأمريكية ضد التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها، التي اضطلعت

فيها بلدان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية بدور طليعي. وقد مكننا ذلك من إحراز تقدم ليس في مجال التدريب أو المعلومات فحسب، وإنما أيضا في مجال التعاون بالدرجة الأولى.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، ثمة عدة مبادرات مطروحة حاليا. وبعض من تلك المبادرات فردية مثل التدمير السنوي أو كل سنتين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والمبادرات الأخرى تستكمل مبادرات إقليمية وتهدف إلى التعاون العالمي. ومن الجدير بالذكر العمل الذي ينجزه الفريق العامل لبلدان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية بشأن الأسلحة النارية والذخائر، الذي عقد آخر اجتماع له في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠٠٤. ومن ضمن أنشطته عملية تحديد التشريعات الوطنية المتوائمة، وهي عملية يجري الإسراع فيها. وبالمثل، يجري إحراز تقدم متواصل بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون دون الإقليمي، من قبيل إنشاء سجل مشترك لمشتري وبائعي الأسلحة النارية وقطع غيار الأسلحة والذخائر؛ ورصد حركة الأسلحة المسجلة، وتبادل المعلومات في وقت حدوث المعاملات.

وتدرك السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تماما ضرورة بذل الجهود المشتركة في السياق دون الإقليمي لمنع تحويل وجهة الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة. وفي هذا الصدد، اعتمد أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في ٧ تموز/يوليه، مذكرة تفاهم بشأن بتبادل المعلومات عن الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة. وستستمر الأنشطة دون الإقليمية في هذا الاتجاه بالاجتماع الذي سيعقد في برازيليا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

أما بشأن تطوير المعلومات وحملات التوعية حيال مخاطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن بلداننا تعتمد على الدعم المقدم من مختلف المنظمات غير الحكومية التي أنشأت شبكات العمل دون الإقليمية الخاصة بها واتخذت موقفا نشطا وأصبحت تشكل أداة مهمة لتنفيذ هذه الأعمال.

وبينما نجحت منطقتنا دون الإقليمية في بعض المجالات، إلا أن حجم المشكلة كبير. فهي لا تعرف حدودا، ولها سمة خطيرة تتمثل في تسربها بسهولة بين سكان العالم الأكثر ضعفا لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة. ولذلك السبب، نود أن نؤكد أهمية التعاون بوصفه السبيل الوحيد لتحقيق نتائج فعالة. ويمكن أن يتضمن هذا النوع من التعاون الجوانب المالية والتقنية والقانونية، وتشارك فيه الحكومات وهيئات المجتمع المدني. وإن أية مبادرة وطنية أو دون إقليمية سيكون مآلها الفشل إذا لم تحقق الدعم الإقليمي والعالمي. ويجب ألا يغيب عن بالنا أننا جميعا نواجه تلك المشكلة، ومن ثم فإن حلها يتوقف حصرا علينا جميعا.

وبالانتقال إلى الألغام المضادة للأفراد، ما فتئت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها تناقش منذ عدة سنوات، في تنسيق بينها، موضوع الألغام المضادة للأفراد. وهذا ليس بمصادفة، وإنما نتيجة السبيل الذي نسلكه في مسيرتنا معا. ولقد بدأت مسيرتنا بإعلان المنطقة دون الإقليمية منطقة سلام، حيث تم اعتماد تدابير للقضاء التام على الأسلحة التي ننظر فيها هنا اليوم.

وقد واصلنا السير على هذا الدرب بإعلان نصف الكرة الغربي منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد، في إطار منظمة الدول الأمريكية. ثم مضينا قدما في التوقيع والتصديق على اتفاقية أوتاوا.

ولكن مسيرتنا لم تنته بالتوقيع على تلك المعاهدات؛ فقد بدأنا كذلك عمليات تعكف بلداننا في الوقت الحاضر

على تنفيذها. فعلى سبيل المثال، هناك عملية التدمير التي جرت أو ما زالت تجري في كل بلد للترسانات الخاضعة لولايتها من أجل الوفاء بالالتزامات المضطلع بها. ولا تقتصر هذه الإجراءات على الحدود الجغرافية لمنطقتنا دون الإقليمية؛ بل إنها تمتد إلى مناطق أبعد من ذلك، حيث يتعاون أفراد قواتنا المسلحة في عملية إزالة الألغام في إطار عمليات حفظ السلام.

وتذكّر الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها، بوصفها جزءا من قارة كانت ضحية للآثار الدائمة المترتبة على الألغام المضادة للأفراد، بأن آثار تلك الأسلحة تتجاوز الفترة الزمنية والطبيعية التدميرية للصراعات التي أدت إلى استخدامها. ولذلك، فإننا ندرك أهمية إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا، ونرحب بأن عدد الدول الموقّعة عليها حتى الآن آخذ في الازدياد وأن النتائج التي تحققت حتى الآن، وإن كانت غير كافية، إلا أنها مشجّعة. وفي هذا الصدد، تكفي الإشارة إلى أنه قد تم بالفعل تدمير ما يزيد على ٣٠ مليون لغم. ومع ذلك، يجب أن نذكر أيضا أن ما يزيد على ٢٥٠ مليون لغم ما زالت موجودة حسبما هو مقدر.

وفي الختام، أود أن أضيف أن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها ستواصل الالتزام بتحقيق أهداف اتفاقية أوتاوا، ليس من ناحية جوانبها القانونية والجوانب المتعلقة بنزع السلاح فحسب، بل أيضا من ناحية جوانبها الإنسانية. وفي هذا الصدد، سوف نحضر المؤتمر الاستعراضي الذي سيتم عقده في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في نيروبي. ونعتقد أن هذا المؤتمر سيكون فرصة جيدة لإعادة تأكيد التزامنا بالأهداف المحددة في الاتفاقية.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لاحظنا هذا العام، مرة أخرى، أن مسألة الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما زالت مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بأكمله. ولقد تحقق أكبر قدر من التقدم بالنسبة لنزع هذا النوع من السلاح وتحديده. ولم يتحقق فحسب وعي حقيقي بالويلات التي تحيق بالإنسانية من جراء استعمال أنواع معينة من الأسلحة التقليدية، بل يبدو أيضا أن المجتمع الدولي عازم على مكافحتها – أو على الأقل الحد من استخدام أكثر الأشكال غير المقبولة من هذه الأسلحة. ويرحب بلدي بهذه التطورات. وتشارك فرنسا في كل المناقشات والمفاوضات الجارية الآن بشأن هذه المسألة، وهي تدعمها وتساندها.

لقد حققنا تقدما كبيرا على مدار السنوات القليلة الماضية. وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يحظى بدعم الجميع، ولكن تنفيذه يقتضي مثابرة قوية لكي يكتب له النجاح. وفيما يتعلق باتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية، التي أثبتت فعاليتها من حيث جانبها الإنساني، فإننا سنشهد هذا العام عقد المؤتمر الاستعراضي الأول لهذه المعاهدة الهامة، التي بفضلها تراجعت وما زالت تتراجع ويلات الألغام، بالرغم من أننا ما زلنا في انتظار قيام الدول الأطراف في ذلك الصك، بل والأكثر من ذلك الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا النظام، ببذل جهود كبيرة.

وتحت قيادة السفير كريس ساندرز، ممثل هولندا، توصلنا مؤخرا إلى إبرام صك ملزم قانونا ينطبق على المتفجرات التي تخلفها الحروب، وهو مرفق باتفاقية جنيف بشأن الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠. وكان هناك أيضا مناقشات مكثفة ومثمرة بشأن الألغام المضادة للمركبات وبشأن التدابير الوقائية التي يمكن تطبيقها على بعض أنواع

الذخائر، في إطار اتفاقية عام ١٩٨٠ أيضا. ولقد أثبتت تلك الاتفاقية فعاليتها وأظهرت أنه يمكن تحقيق تقدم إنساني كبير في هذا المنتدى، الذي يشارك فيه أيضا المستخدمون الرئيسيون لبعض أنواع الأسلحة التقليدية.

وبالطبع أود أن أضيف إلى هذه الصورة ما يلفت الانتباه إلى أهمية المفاوضات الجارية بشأن وضع العلامات على الأسلحة الخفيفة وتعقّبها، وهي مبادرة فرنسية – سويسرية تعلمون، سيدي الرئيس، أننا نتفانى بكل قوة في تحقيقها. وأعتقد أن الدورة الأولى لتلك المفاوضات، التي يوجهها بمهارة شديدة السفير ثالمان، تبشّر كثيرا بالنجاح.

ولكن لا يمكننا أن نركن إلى نجاحاتنا. فرغم إحراز تقدم كبير، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير الذي ينبغي تحقيقه. ولقد برزت في الأفق مواضيع جديدة مثيرة للقلق؛ منها ما يتعلق بصراعات قديمة ومنها تهديدات جديدة برزت في بيئة أمنية يسودها عدم اليقين وهي عُرضة للتغيير. ونعتقد أن مسألة تراكم بعض أنواع الأسلحة وتوزيعها بدون رقابة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبعض الأنواع من نظم الدفاع الجوي المحمولة، فضلا عن خطورة حيازتها لأغراض القيام بالأعمال المزعزعة للاستقرار والأعمال الإرهابية، تشكّل مصدر قلق كبير. ويجب مواجهة هذه التهديدات. وإننا نرحب أيما ترحيب بكل الإجراءات التعاونية المتخذة لتحقيق هذا الهدف على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

واليوم، أود أن أؤكد على موضوع مثير للقلق يستحق، في رأينا، أن نناقشه في الجمعية العامة – ألا وهو تكديس الفائض من الأسلحة التقليدية. فقد لاحظنا في المجال الأوروبي، خلال السنوات القليلة الماضية، تزايد طلبات المساعدة التي تتقدم بها الدول المختلفة لمواجهة مشكلة إدارة المخزونات الكبيرة من فائض الأسلحة التقليدية. وهذه المخزونات المتراكمة لسنوات عديدة الآن، تشتمل على ذخائر خطيرة وبالية لا تلبي أي احتياج أمني ملح. وكثيراً ما تكون مخزونة في حالة غير مأمونة، مما ينطوي على خطر انفجارها على مقربة من مناطق مأهولة، علاوة على الأثر البيئي الخطير واحتمال وقوع تلك الذخائر في أيدي أطراف من غير الدول.

وقد أعربت بلغاريا عن أملها في أن تنعقد هذه المناقشة، ولا يسعنا إلا أن نرحب بتلك المبادرة التي تعبر عن الوعي اللازم من جانب الدول إزاء هذه المشكلة. وقد قدم مشروع مقرر إلى اللجنة الأولى، وفرنسا من بين مقدميه.

وترى فرنسا أن مناقشة أكثر تركيزاً بشأن هذه المسألة يمكن أن تبدأ على نحو مفيد خلال العام القادم.

السيد هانسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تشكل الألغام المضادة للأفراد، والذخائر غير المتفجرة وانتشار الأسلحة الصغيرة تحدياً خطيراً للأمن البشري. ويجب التعامل مع ذلك التحدي في محافل متعددة الأطراف، كما أنه يتطلب رداً متعدد الأطراف.

وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جزء من ردنا الجماعي. وتنفيذه الكامل مهمة ملحة وعاجلة. ويتيح اجتماع العام القادم من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين فرصة للنظر في الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا البرنامج على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

والنرويج تدعم عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقدر الجهود التي يبذلها رئيسه، السفير تلمان، ممثل سويسرا، تقديراً عالياً. ونتطلع إلى خاتمة ناجحة للمفاوضات بشأن التوصل إلى صك دولي، وسوف نواصل الإسهام من

أجل تحقيق ذلك الهدف. وترى النرويج أنه ينبغي أن يكون هدفنا التوصل إلى صك ملزم قانوناً.

والسمسرة غير المشروعة في مجال الأسلحة الصغيرة تمثل شاغلاً رئيسياً آخر. فالسمسرة في مجملها لا تزال عملية غير منظمة، حيث أن قرابة ٢٠ بلداً فحسب على مستوى العالم لديها تشريعات في هذا المجال. وبغية منع السمسرة غير المشروعة، لا بد من تنظيم أنشطة السمسرة القانونية والمشروعة في هذا المجال. وفي إطار المبادرة الهولندية – النرويجية بشأن السمسرة غير المشروعة، نعمل نحن وهولندا جنباً إلى جنب مع المنظمات الإقليمية لمساعدة البلدان على وضع مثل هذه التشريعات. ونعتقد أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أيضاً أن تقوم بدور هام في التعاون الدولي الضروري لتنفيذ القوانين التي تنظم السمسرة في مجال الأسلحة الصغيرة.

والنرويج ترى أن من المهم والمناسب أن نمضي قدماً في دراسة أوثق لما إذا كان ثمة حاجة إلى صك دولي بشأن السمسرة. فالمشاورات التي أجراها الأمين العام منذ الدورة السابقة للجنة الأولى انطلاقاً من القرار المتخذ في العام الماضي، تبين أن هذه مسألة ذات أهمية. ونأمل أن يتسنى لنا التوصل إلى اتفاق بشأن الشروع في هذا العمل عما قريب، وأن نعبر عن ذلك في القرار الجامع الذي سيتخذ هذا العام بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ووجود نظم فعالة للمعلومات والتحقق من المستعمل النهائي والاستعمال النهائي للأسلحة الصغيرة مهم لكبح السمسرة وكل جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وتبرز تلك المسألة أيضاً في برنامج عمل الأمم المتحدة. وقد آن الأوان لإجراء مشاورات بين الدول بشأن كيفية إنشاء مثل هذه الأنظمة لشهادات المستعمل النهائي.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم جيد في هذه المجالات وفي غيرها خلال اجتماع العام القادم من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين وأن يتم الاتفاق على مزيد من الخطوات خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٦.

إن سهولة توفر ونقل نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد تجعل هذا السلاح مثالياً للإرهابيين والأطراف الأخرى من غير الدول. والنقل غير المشروع لتلك النظم يشكل تهديداً حقيقياً للملاحة الجوية كما يمثل شاغلاً أمنياً خطيراً. ومشروع القرار المقدم من أستراليا حسن التوقيت ويحظى بكامل تأييدنا.

وتمثل اتفاقية حظر الألغام نجاحاً. ويوماً بعد يوم، يعزز تطبيقها من أمن البشر ويحد من الخطر الإنساني على السكان المدنيين. ومع ذلك، ما زالت الألغام الأرضية تهدد حياة ورفاه البشر في كل أنحاء العالم. وهي عقبة حقيقية خطيرة تعرقل العودة والمصالحة والتنمية والتطبيع. ويمكن تخليص العالم من هذا الخطر. وذلك هو غرض الاتفاقية. وفي الشهر القادم، يعقد في نيروبي مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية حظر الألغام. وفي هذا الاجتماع، علينا أن نتعهد مجدداً بالانتهاء من هذه المهمة وأن نقرر كيفية مواجهة التحديات المتبقية وإضفاء صفة العالمية على هذه الاتفاقية وتدمير المخزونات وإزالة الألغام ومساعدة الضحايا.

لقد تعززت الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة بالبروتوكول الجديد الملزم قانوناً بشأن مخلفات الحرب المتفجرة. ونأمل أن يتم التصديق على ذلك الصك الجديد بسرعة لكي يدخل حيز النفاذ عما قريب بما يعزز سلامة البشر في الميدان. ولزيادة الحد من الضرر الإنساني الناجم عن استخدام أنواع معينة من الذخائر، فإن الخطوة المنطقية التالية هي وضع صك بشأن الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون تحول الذخائر إلى مخلفات حرب متفجرة . ونعمل بنشاط في

إطار فريق الخبراء الحكوميين للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، الذي ينظر في تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي وتصميم الذخائر والذخائر الصغيرة. ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات الهامة.

كما أن الوقت قد حان لبدء التفاوض على بروتوكول جديد لمواجهة التحديات الإنسانية التي تمثلها الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار بشأن أسلحة تقليدية معينة المقدم من السويد ونأمل أن يتم اعتماده بدون تصويت.

السيدة مكدونالد (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): لئن كنا نفهم أن أسلحة الدمار الشامل تحتل العناوين الرئيسية وتشغل بال الدول الأعضاء اليوم، إلا أن هذه الفئة من الأسلحة ينبغي ألا تصرف انتباه المجتمع الدولي عن الوفيات والإصابات والمآسي التي تحدث كل يوم جراء الاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية وإساءة استخدامها. وتواصل نيوزيلندا العمل في عدد من المحافل من أجل تعزيز القانون الإنساني الدولي والحد من الضرر المفرط وغير الضروري الذي تسببه الأسلحة التقليدية.

أما بالنسبة للأسلحة الصغيرة، فإننا نؤيد بشدة البيان الذي أدلى به سفير ساموا بالنيابة عن محفل جزر المحيط الهادئ. فبينما لا يزال جانب كبير من العمل بشأن الأسلحة الصغيرة ينصب على منع العنف الناتج عن استخدام المسدسات في المحيط الهادئ، فإننا ندرك بشكل متزايد استمرار انعدام وجود ضوابط دولية ملزمة للاتجار بالأسلحة الصغيرة، الأمر الذي يغذي الصراعات المسلحة في أنحاء العالم. ولهذا السبب، ستدعم نيوزيلندا تماماً مبادرة أوكسفام للتوصل إلى معاهدة بشأن الاتجار في الأسلحة. ونثني على عمل أوكسفام إذ اتبعت نهجاً جديداً لوقف النقل غير المسؤول للأسلحة الصغيرة إلى البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن مؤتمر قمة نيروبي الذي سينعقد أواخر هذا العام سيمثل حدثاً تاريخياً بارزاً بالنسبة لاتفاقية أوتاوا التي تحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد. وإضفاء الصفة العالمية على الاتفاقية وتعبئة الموارد لصالح الإجراءات المتعلقة بالألغام، وزيادة الفهم والاهتمام بالمشاكل التي يواجهها الضحايا وقوة المعايير ضد استعمال الألغام المضادة للأفراد سيكون شاهداً على التزام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إزاء تحقيق هدف إقامة عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وما فتئت نيوزيلندا تدعم بقوة العمل الجاري في إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وفي العام الماضي، رحبنا بالتوصل إلى اتفاق بشأن البروتوكول الخامس لهذه الاتفاقية، والذي يتعلق بمخلفات الحرب المتفجرة. فهذا البروتوكول كان بداية لإدراك الأطراف في أي صراع أن عليها التزام بمسؤوليتها عن الذخائر التي تقوم بنشرها واتخاذ إجراءات لتخفيض الضرر الذي قد يصيب المدنيين.

وتعمل نيوزيلندا حالياً من أجل التصديق على هذا البروتوكول. ونعتقد أن استمرار أهمية اتفاقية الأسلحة التقليدية سيعتمد على معالجتها للشاغل الذي يعرب عنه المجتمع الدولي بقوة متزايدة فيما يتعلق بالمعاناة غير الضرورية التي تتسبب فيها الذخائر الصغيرة للمدنيين.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): سأركز قصراً على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة، وخاصة في غرب أفريقيا.

عبر العقد الماضي، في منطقة غرب أفريقيا، أدت ثمانية ملايين من الأسلحة النارية – استخدم نصفها في الأنشطة الإجرامية – إلى مقتل ثلاثة ملايين شخص، بما في

ذلك مليونان من الأطفال، وأدت إلى تشريد خمسة ملايين نسمة. وما أدى إلى تفاقم ذلك الأمر، بل وتسبب فيه، حدوث زيادة في أنشطة المرتزقة، وضعف في النسيج الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول في المنطقة، وذلك بالإضافة إلى نتيجته الطبيعية، وهي زيادة فقر قطاعات كبيرة من السكان.

ومع ذلك، يجب أن نقر بأن هذه الصورة الشبيهة بأحداث نهاية الدنيا كما وردت في سفر الرؤيا ظلت منذ عدة أشهر تفسح المجال للأمل – حيث شهد العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية بدايات السلام الذي نأمل أن يكون دائما. ومما أعاد الحياة إلى طبيعتها، ضمن جملة أمور، التعبئة القوية من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من المجتمع الدولي. ولكن لم يكن هناك على الإطلاق أي افتقار إلى تلك التعبئة للسلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. ويكفي أن نتذكر التجربة السنغالية وتجربة دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

لقد فهمت حكومة السنغال في وقت مبكر جداً أخطار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة، حيث سنت قانونا في عام ١٩٦٦ بشأن الأسلحة والذخائر بالإضافة إلى فرض أشد الضوابط صرامة على أنشطة مَن ينتجون الأسلحة ويسوقونها ويوردونها، وقد سجلت جميعها من قبل الدولة، بالإضافة أيضا إلى مجموعة من الجزاءات الإدارية والجنائية التي فرضت على المنتهكين. ويفسر وجود هذه الآلية إلى حد كبير المستوى المتدني جداً من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغير والأسلحة الصغيرة الخفيفة في السنغال.

وفي سياق غرب أفريقيا، تعلمت الدول من تكرار الصراعات الوحشية التي اندلعت في المنطقة هنا وهناك، وكان لديها من الحكمة ما جعلها ترى الخطورة الكامنة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي عام ١٩٩٨ اعتمدت وقفا اختياريا على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة الخفيفة في غرب أفريقيا. وقد استكمل ذلك الوقف الاختياري بإطار للتنفيذ يسمى برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن، ينقسم إلى تسع مجالات ذات أولوية، بما في ذلك تعزيز ثقافة السلام في المنطقة وجمع وتدمير الفائض من الأسلحة وتعزيز الرقابة على الحدود.

إن النتائج التي تم الحصول عليها حتى الآن حاسمة ومشجعة. ولذلك، أود أن أناشد الدول الأعضاء أن تقدم كامل تأييدها لمشروع القرار A/C.1/50/L.21، الذي عرضته مالي بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها“.

ولكن، هل تكفي تلك الجهود على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي للقضاء على تلك الآفة؟ وماذا بشأن السياق العالمي؟ على الصعيد الدولي من الصحيح أنه قد تم إحراز تقدم. ومثال على ذلك اعتماد برنامج العمل الناجم عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. ومع ذلك تكشف النظرة الثاقبة عن أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر جرأة للقضاء على تلك المشكلة. ولذلك، يأمل وفد بلدي أن تؤدي جهود الفريق العامل المعني بوضع علامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها إلى خيار واضح لصك قانوني ذي مصداقية يكون رادعا لأنه ملزم قانونا.

ويرى وفدي أن من شأن هذه النتيجة أن تكون طريقة جيدة لمكافحة كل الشبكة المنظمة للمهربين الذين يتربصون في الخفاء آملين في تحقيق مكاسب سهلة.

وسيتحسن بفضل ذلك مصير الملايين من الناس في غرب أفريقيا وفي أماكن أخرى في العالم.

السيدة نيكلسون (كندا) (تكلمت بالانكليزية): تؤثر الأسلحة التقليدية بصورة مباشرة على الناس في حياتهم اليومية وفي مجتمعاتهم المحلية. ونهجنا إزاء العديد من المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية يتخطى مسألة تحديد الأسلحة التقليدية، ويفرضه الأمن البشري والشواغل الإنسانية والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وقد لوحظ حدوث تقدم ملحوظ في العام الماضي مما يعبر عن تصميم جماعي واسع النطاق على التصدي لقضايا الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية والأسلحة التقليدية. ومع ذلك، يتضح جليا أن هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وقد قبلت الدول مسؤولية حماية مواطنيها من الآثار السلبية والتأثير الواسع النطاق للانتشار الفالت عن السيطرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها وذلك باعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١. ونحن جميعا على دراية بالأخطار المتعلقة بتلك الأسلحة، التي تقتل ما يقدر بقرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام في حالات الصراعات بمفردها. ولكن تلك الأرقام ليست مجرد أرقام فارغة. فهي مرتبطة بتكاليف مادية وبشرية حقيقية للدول.

يعرقل التوافر السهل للأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها التنمية الاقتصادية ويعيق الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ويسهم في العنف الإجرامي والعنف القائم على نوع الجنس ويدمر سبل المجتمعات لكسب عيشها. والانتشار الفالت عن السيطرة وسوء الاستخدام يتدخلان أيضا في تدابير منع الصراعات ويغذيان الصراعات المسلحة ويعيقان توفير المساعدة الإنسانية ويتسببان في إلحاق الضرر بجهود بناء السلام وتأجيلها. وينبغي إدراك تلك الحقائق والإعراب عنها في عملنا هنا في اللجنة الأولى.

وفي عام ٢٠٠١، ألزمت الدول نفسها باتخاذ إجراء للتصدي لكل من العرض والطلب على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولدينا اليوم فرصة إحراز تقدم حقيقي بشأن تلك المسألة باعتماد قرار فعال وذي مصداقية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتناول جوانبها المهمة. كما أن أنشطة سماسرة الأسلحة رئيسية في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتحويل الأسلحة إلى مقاصد غير مشروعة وإلى مستخدمين نهائيين غير مرغوب فيهم. وقد أعلنت أفرقة خبراء متعددة من الأمم المتحدة أن السماسرة يقوضون الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى بلدان مثل أنغولا ورواندا وسيراليون والصومال وليبريا.

ونظرا للتحدي الكبير الذي تشكله السمسرة غير المشروعة في الأسلحة للجهود الدولية الرامية إلى التحكم في انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، ترى كندا أن تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين ضروري لإحراز تقدم إضافي. ومن شأن تقرير هذه المجموعة أن يوفر تفهماً أفضل لهذه القضية المعقدة ويعطي معلومات للدول بينما ننظر في أفضل طريقة نمضي بها قدماً إلى الأمام لمكافحة السمسرة غير المشروعة. ومن المتوقع أن ينتهي في حزيران/يونيه العمل المهم للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن وضع علامات على الأسلحة وتعقبها، الذي تؤيده كندا بقوة، وبذلك لا تتداخل العملية المنفصلة لهذا الفريق من الخبراء مع هذه العملية بأي حال من الأحوال أو تعرقلها.

إن الأولوية لدى كندا هي رؤية تقدم حقيقي وملموس في الاجتماعين الذين ستعقدهما الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بشأن برنامج العمل والوفاء بالتزاماتنا لتقليل المعاناة البشرية التي تتسبب فيها الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن القضايا المهمة التي تستحق الاهتمام الدولي تتضمن وضع مبادئ مشتركة بشأن ضوابط النقل والملكية المدنية للأسلحة ذات الطابع العسكري وتحويلها إلى أطراف من غير الدول وإنفاذ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث والتطوير للتعرف على الفجوات في الاستجابات الدولية وتخصيص الموارد اللازمة وفقا لذلك والإعداد للمضي قدما في تطوير عملنا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وقد حان الوقت الآن لكي نتصرف بأسلوب خلاق ونحقق أهدافنا المشتركة على نحو بناء.

وهناك مجال آخر يمكن أن نجعل الناس فيه أكثر أمنا ألا وهو القضاء على آفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذه السنة تمثل علامة بارزة للجهود العالمية لمكافحة هذه الألغام. ومن المتوقع أن يكون المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا، الذي سيعقد في مؤتمر قمة نيروبي لعام ٢٠٠٤ بشأن عالم خال من الألغام، أهم تجمع في هذه الحملة منذ المؤتمر الدولي لتوقيع الاتفاقية في عام ١٩٩٧ في أوتاوا.

وفي نيروبي، سنحتفل بالتقدم الملموس المحرز في جهودنا المشتركة لتخليص المدنيين والمجتمعات المحلية من تهديد الألغام المضادة للأفراد. وقد أصبحت الاتفاقية صكا رئيسيا للأمن البشري يتناول الجوانب الإنسانية والإنمائية وجوانب نزع السلاح للألغام المضادة للأفراد. ومع ذلك تظل هناك تحديات كبيرة لإنهاء مهمة التنفيذ الكامل للاتفاقية التي ستكون أحد محاور التركيز الرئيسية لمؤتمر قمة نيروبي.

ولقد اتسمت الاستعدادات للمؤتمر بنفس روح الشراكة والشعور بالغاية المشتركة الذي تميزت به عملية أوتاوا منذ بدايتها. ونتوقع أن تنجم عن روح التعاون هذه خطة عمل طموحة، تلتزم فيها الدول بتكثيف وإسراع جهودها في مجال إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات وإضفاء الصبغة العالمية على هذه الاتفاقية وتعزيز مفهوم أن إنتاج الألغام المضادة للأفراد والاتجار بها يشكل عاراً.

إننا نتطلع إلى إعلانٍ يبعث برسالة واضحة ومصممة إلى العالم، تؤكد من جديدٍ الالتزام الذي لا يتزعزع، على أعلى مستويات ممكنة، بمواصلة الاهتمام بالألغام المضادة للأفراد وإزالة التهديد الذي تمثله إلى الأبد.

وبالإضافة إلى تركيزنا على استمرار التقدم في تخليص العالم من تهديد الألغام المضادة للأفراد، لا تزال كندا قلقة إزاء أثر أنماط أخرى من غير المتفجرة. ونحن نؤيد بشدة البروتوكول الجديد الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، الذي يعالج جوانب مرحلة ما بعد الصراع المتعلقة بالبقايا المتفجرة التي خلفتها الحروب، وهي الاتفاقية التي سيؤدي تنفيذها إلى إحداث تغييرٍ على أرض الواقع. ونحن بصدد إعداد تصديقنا، ونشجع جميع الدول على أن تحذو هذا الحذو، حتى يمكن للاتفاقية أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

ورغم أن إقرار هذا البروتوكول نجاح هام فإن عملنا لم يكتمل بعد. فبعض الأسلحة المعينة لا يزال لها أثر كبير على المدنيين ولا تزال تعرقل العمليات الإنسانية. ولذا تود كندا أن تواصل اتفاقية الأسلحة التقليدية والمناقشات الرامية إلى تحسين تصميم ذخائر معينة يمكن أن تسفر عن بقايا متفجرة للحرب، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، بغية التقليل إلى أقصى حد من الخطر الإنساني المتمثل في أن تصبح تلك الذخائر بقايا متفجرة للحرب.

وفي مجال الألغام المضادة للمركبات، نحن نؤيد زيادة المعايير التقنية وحظر استعمال تلك الألغام التي لا يمكن الكشف عنها؛ ونشارك في تقديم الاقتراح المقدم من

٣٠ دولة؛ وسنعمل على إبرام اتفاق في الاجتماع السنوي القادم للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بشأن إصدار ولاية واسعة للتفاوض بقصد اعتماد صك يكون ملزماً قانوناً.

ختاماً، إن جعل الناس أكثر أمنا من العنف المسلح يجب أن يكون معيارنا لقياس ما يحرز من تقدم ولمواصلة العمل للتصدي لتلك القضايا الهامة والمتعددة الوجوه. ونهج كندا الجامع تجاه هذه القضايا يركز على جعل الناس ومجتمعاتهم أكثر أمنا. وسنواصل مشاركتنا النشطة في الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك رئاستنا لشبكة الأمن البشري لتحقيق ذلك الهدف. وهذه كلها مجالات أحرز فيها تقدم حقيقي سواء على صعيد السياسة العامة أو على أرض الواقع. فلنظل جميعاً عازمين على إحراز مزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

السيد ليزونا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن الألغام المضادة للأفراد والذخائر المتفجرة تعرقل حرية تحرك الناس في بعض مناطق العالم وتحول دون استعمال الأرض الصالحة للزراعة، وذلك عائق رئيسي في وجه التنمية. وهذه الأجهزة الفتاكة والمدمرة تسهم في تفاقم الفقر والإملاق والآلام، ليس فقط فيما يتعلق بالضحايا بل كذلك فيما يتعلق بعائلاتهم ومجتمعاتهم.

وجمهورية الكونغو، التي لديها في الجنوب الغربي مناطق يرجح وجود ألغام فيها، عاكفةٌ في الوقت الحاضر على اتخاذ تدابير وطنية لكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها والموقف الأفريقي المشترك بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي أقره الوزراء الأفارقة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيويورك.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر مرةً أخرى حكومة كندا التي مكَّنت مساندتها المالية حكومة الكونغو من أن تنظم في برازافيل، في ٢٠٠٣ حلقة عمل لرفع مستوى الوعي بشأن تنفيذ اتفاقية أوتاوا وكذلك تدمير مخزون يبلغ ١٣٦ ٥ من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، من الترسانة العسكرية، في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام، أرسلت بعثة من الخبراء كي تتولى تقييم حجم المناطق التي يفترض أن بها ألغاما. ويناشد وفدي المجتمع الدولي مساعدتنا على تنفيذ الأهداف الإنسانية للاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك إن بلدي لديه توقعات كبيرة من مؤتمر استعراض اتفاقية أوتاوا المزمع عقده من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في نيروبي، بكينيا، بغية أن يضفي المجتمع الدولي الطابع العالمي على الاتفاقية.

ولهذا السبب فإن بلدي، رغبةً منه في أن يشهد قيام عالم لا ألغام فيه وبزوغ غد أفضل، قد انضم، كما فعل دائما في الماضي، إلى البلدان الأخرى في تقديم مشروع القرار الخاص بهذا البند، والوارد في الوثيقة A/C.1/59/L.40 بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يسعدنا، سيدي، أن نراكم ترأسون هذه الجلسة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بإحراز تقدم في جدول الأعمال الإنساني بشأن الألغام الأرضية. وقد قررت الولايات المتحدة، كجزء من سياستها بشأن الألغام الأرضية، أن تسعى، في مؤتمر نزع السلاح، إلى التفاوض بشأن فرض حظر دولي على بيع أو تصدير جميع الألغام الأرضية الدائمة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن هذا الاقتراح من شأنه أن يستكمل الأنشطة المتصلة بالموضوع في المحافل الأخرى وألا يضر بها.

وتتبع الولايات المتحدة نهجاً متعدد الجوانب يشمل عدة محافل لمعالجة المشكلات الإنسانية التي يثيرها الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية الدائمة. ونحن نريد أن نستفيد من المزايا الفريدة الموجودة في تلك المحافل المختلفة.

إن الإطار الذي توفره الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يناسب تماماً التصدي للمسائل المتصلة باستعمال الألغام الأرضية. وتتابع الولايات المتحدة، إلى جانب الدانمرك و ٢٨ مقدماً آخرين في الاتفاقية، اقتراحاً بإخضاع الألغام المضادة للمركبات لقيود مشابهة لما جاء في بروتوكول الألغام المعدل الملحق بالاتفاقية المعنية بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وقد عقد فريق الخبراء الحكوميين التابعين للدول الأطراف في الاتفاقية اجتماعاً لمدة أسبوعين في جنيف بشأن ذلك الاقتراح، في تموز/يوليه، وسيجتمع الفريق مرة أخرى في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

غير أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الأول للمجتمع الدولي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة. وهو بذلك مناسب تماما لمعالجة قضايا مثل بيع الألغام وتصديرها. والحظر المقترح فرضه على بيع الألغام الأرضية الدائمة أو تصديرها لا يفرق بين الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات أو بين الألغام التي يتم وضعها عن بعد والألغام التي توضع باليد. ولذا فإن الحظر من شأنه أن يغطي أنواعاً من الألغام تتجاوز نطاق الألغام المشار إليها في البروتوكول المعدل المتعلق بالألغام التابع للاتفاقية أو لاقتراح الدول الثلاثين في الاتفاقية.

ولكن بما أن الحظر المقترح يعالج فقط البيع والتصدير، فإنه لن يمس الاستعمال أو التكديس أو الإنتاج، كما تفعل صكوك أو اقتراحات أخرى. إن هذا الاقتراح لا ينتقص شيئاً من اتفاقية أوتاوا ولا يضعفها. ويمكن للأطراف في اتفاقية أوتاوا أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن تدعم في الوقت نفسه هذا الجهد التكميلي للحد من التهديد الطويل الأجل الماثل في الألغام الأرضية للمدنيين الأبرياء.

وتأمل الولايات المتحدة أن يوافق شركاؤها في مفاوضات جنيف على بدء التفاوض بشأن فرض حظر على بيع أو تصدير الألغام الأرضية الدائمة، عندما يستأنف مؤتمر نزع السلاح انعقاده في كانون الثاني/يناير.

السيد أووسيني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني جدا، يا سيدي، أن أراكم ترأسون هذه الجلسة.

إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشغل بال نيجيريا بصفة خاصة لأنها تمثل عائقاً رئيسياً يعرقل السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان النامية. إذ لا تزال لهذه الأسلحة آثار مدمرة على القارة الأفريقية، نظراً لقدرتها على تأجيج الصراعات وزيادة حدتها وإطالة أمدها. ولا حاجة بي إلى ذكر الدمار ذي الأبعاد المروعة الذي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المنكوبة، جراء الاستعمال غير المشروع لتلك الأسلحة.

وبينما يطول أمد الصراعات تتنامى الحاجة إلى مزيد من الأسلحة، مما يديم الحلقة المفرغة. وسبب ذلك ببساطة هو أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المختارة المفضلة في معظم حالات الصراع. ويقدر أن هناك حوالي ٦٥٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة في العالم اليوم وأن حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخصا يموتون كل عام جراء

استعمالها. ومن عدد الوفيات المتصلة بالحرب البالغ عددها ٤ ملايين خلال التسعينات، كان ٩٠ في المائة من القتلى من المدنيين وكان ٨٠ في المائة من هذا العدد من النساء والأطفال، ومعظمهم كانوا ضحايا إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وانتشار هذه الأسلحة قد عرقل أيضاً الجهود الإنسانية العالمية وأدى إلى تفاقم ظاهرة الجنود الأطفال.

ولا تزال أفريقيا أكثر القارات تضررا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا السبب يرحب وفد نيجيريا بجميع جهود الجماعة الدولية لمعالجة هذه المشكلة. وفي هذا الصدد نود أن نشدد من جديد على أهمية التنفيذ العاجل والكامل لبرنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتقدر نيجيريا الروح التي اعتُمدت على أساسها هذه الوثيقة، وتعتقد أنها ستظل توجه جهودنا التعاونية في التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. ويود وفدي أيضا أن يعيد تأكيد التزامه بإعلان باماكو الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن الموقف الأفريقي الموحد إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ويظل الموقف الوارد في ذلك الإعلان ملزما اليوم كما كان عام ٢٠٠٠ عند اعتماده.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن عقد الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة كان خطوة إيجابية. والمسألة الأكثر أهمية التي ينبغي لهذا الفريق أن يحلها الآن هي طبيعة الصك ذاته. وبالنظر إلى نطاق الدمار الذي ما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة تسببه عالميا، خاصة في المنطقة الأفريقية، والحاجة الملحة إلى الحد من هذا الخطر، لا بد للصك المتفاوض عليه أن يزيد من تعزيز الالتزامات السياسية الواردة في برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

وينبغي للصك المقترح أن يعالج مشكلة تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة أكثر جوهرية. لذلك، من الضروري أن يكون هذا الصك ملزما قانونا، بغية تنفيذه بشكل فعال. ونعتقد أن نجاح الفريق العامل سيكون ذا تأثير إيجابي على الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وذلك على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في عام ٢٠٠٥، والمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠٦.

وفي أفريقيا، إن إحدى أكبر الصعوبات في ضبط الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة هي سهولة الحصول عليها لدى أطراف من غير الدول. ولقد تم إلى حد كبير تجاهل النداءات المتواصلة الموجهة إلى المجتمع الدولي، خاصة إلى البلدان المنتجة والموردة للأسلحة، من أجل قصر تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات والتجار المسجلين والمرخص لهم. وتم التشديد على هذه المسألة في إعلان ماباكو. وتجدر الإشارة إلى أن إخفاق المجتمع الدولي في مساءلة مصنّعي الأسلحة ووكلائهم وسماسرتهم مسؤول إلى حد كبير عن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، وما يصاحبه من عواقب على القارة.

ومن المعروف أن إحدى الاستراتيجيات الأكثر فعالية للتصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة هي ضبط هذا الاتجار من المصدر. والعديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا، ليست قادرة على التصدي للتدفق الهائل للأسلحة غير المشروعة إلى أراضيها من المصنّعين والموردين، خاصة في الحالات التي يوجد فيها شركاء راغبون في امتلاكها يتمثلون في الجماعات المتمردة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على فرض جزاءات ملائمة على مصنّعي وموردي الأسلحة الذين يحولون وجهة صادراتهم من الأسلحة إلى شبكات غير شرعية. فوجود هذه الممارسة يزيد تعزيز الحجة الداعية إلى وضع نص ملزم قانونا بشأن تعقب هذه الأسلحة.

وتعاون المجتمع الدولي مطلوب أيضا لتكثيف الجهود المبذولة لبحث وتحديد الصلة بين التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها، خاصة موارد بعض البلدان في أفريقيا. ومن المعروف أن العائدات من الاستغلال غير القانوني لموارد أفريقيا الطبيعية توجه أحيانا إلى تمويل تجارة الأسلحة غير المشروعة في القارة. ونحن نشجع تطبيق الجزاءات الملائمة على أي فرد أو شركة أو حكومة أو طرف من غير الدول قد يثبت ضلوعهم في هذه الممارسة.

لقد قام عدد كبير من الدول الأفريقية بعدة مبادرات على صعد مختلفة من أجل التصدي للتحدي المشترك المتمثل في تجارة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وتنبع هذه الجهود من قلق بالغ إزاء الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في القارة. وللأسف، لم تحقق أفريقيا نجاحا كبيرا في ضبط هذه التجارة غير المشروعة بصورة ملموسة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذه المسألة عام ٢٠٠١. بل على العكس من ذلك، شهدت القارة تزايد انتشار هذه الأسلحة، مما أسفر في بعض الحالات عن مشاكل أكبر في عدم الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة.

وقد يكون جزءا من السبب لهذه الحالة المؤسفة نقص الوسائل الكفيلة بالتصدي لهذا التحدي الهائل. ولكن أكبر صعوبة واجهتها البلدان الأفريقية حتى الآن هي نقص التعاون الدولي، خاصة من موردي ومصنّعي الأسلحة الذين يبقون على استمرار تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة إلى المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي، الممثل في هذه اللجنة، أن يعالج بجدية هذا الجانب من المشكلة.

إن تجارة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تعيق دائما تنفيذ عمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وإنشاء المجلس لفريق مستقل من الخبراء وآليات للرصد من أجل تعزيز الامتثال لعمليات حظر الأسلحة هو تطور نرحب به. ولكن رغم أن هذا التدبير قد يكون مفيدا في ضبط حركة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة عبر الحدود وإلى داخل مناطق الصراع، فإنه غير فعال في السيطرة والقضاء على الأسلحة الموجودة بالفعل داخل مناطق الصراع. ولذلك نؤكد الحاجة إلى برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ينبغي عادة أن تشمل جمع الأسلحة وتخزينها وتدميرها.

لقد أظهرت التجربة أن إخفاق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العديد من حالات ما بعد الصراع يعود بشكل رئيسي إلى عدم إدراج مثل هذه البرامج في اتفاقات وقف إطلاق النار وفي ولايات وميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك برامج جمع الأسلحة وتخزينها وتدميرها، التي تعتمد في تنفيذها بالكامل على موارد من خارج الميزانية أو على إسهامات طوعية، تعاني في أغلب الأحيان من إخفاقات محبطة للآمال، ويسفر ذلك في

بعض الحالات عن إعادة إشعال الصراعات المسلحة وبالتالي عن تزايد الطلب على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

ومع ذلك، من المسلم به أن انهيار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن أن يعزى في الدرجة الأولى إلى إخفاق المجتمع الدولي في توفير المساعدة المالية الكافية للبلدان الخارجة من الصراع. ولكن تأمين التمويل من الميزانية المقررة لحفظ السلام من شأنه أن يضمن عودة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم في إطار أنشطة إعادة الإدماج المخطط لها، كما تقضي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك، تود نيجيريا مرة أخرى أن تحث المجتمع الدولي على الإقرار بالأهمية الحاسمة لإدراج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاقات وقف إطلاق النار، وكذلك في ولايات وميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولدى التصدي للخطر الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، توجد حاجة إلى قيام علاقة تعاونية بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح، وهي تمثل العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فبينما يتولى مجلس الأمن المسؤولية عن عمليات حفظ السلام وحظر الأسلحة وتدابير سياسية أخرى تتعلق بالبلدان التي تشهد صراعات، تُعنى إدارة شؤون نزع السلاح بالتدابير العملية لنزع السلاح، بما في ذلك المسؤولية عن المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح. وتُعنى الإدارتان بجمع الأسلحة وتدميرها في مناطق ما بعد الصراع. ونحن نقدّر دور آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة داخل منظومة الأمم المتحدة. ولكن النهج الأكثر تكاملا المعني بإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون نزع السلاح أمر بالغ الضرورة لنجاح مبادرات حفظ السلام بعد الصراع.

وتبقى نيجيريا، من جانبها، ملتزمة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي اتخذت عبر السنوات خطوات ومبادرات رئيسية في ذلك المنحى. ففي عام ٢٠٠١، انضمت نيجيريا إلى دول أخرى أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتجديد الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا.

وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، قبل شهرين من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، أنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية اللجنة الوطنية النيجيرية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تقيم علاقة وطيدة ودائمة مع الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تنفيذ الوقف الاختياري. ونحن ملتزمون باحترام هذا الوقف الاختياري. وبعد إنشاء اللجنة الوطنية، لدينا الآن سجل وقاعدة بيانات وطنيان للأسلحة. ونظمت اللجنة أيضا عددا من حلقات العمل والحلقات الدراسية لتدريب أصحاب المصلحة المعنيين بمسألة الأسلحة الصغيرة.

ولدى نيجيريا نظام صارم للأسلحة النارية يعتبر دليلا آخر على تصميمنا على إبقاء هذه الأسلحة خارج نطاق التداول في البلد. وبموجب قانون مراقبة الأسلحة النارية في نيجيريا، يقتضي اقتناء أو حيازة أسلحة نارية للاستعمال الشخصي الموافقة من أعلى السلطات. ويمتد هذا الجهد إلى الحدود. ففي برنامج تدريبي على ثلاث مراحل، بدعم من مكتب الولايات المتحدة للكحول والتبغ والأسلحة النارية، دربت نيجيريا أكثر من ٢٠٠ من أفراد أمن الحدود على الأساليب الحديثة لاعتراض عمليات الإخفاء التي يقوم بها المتاجرون والمهربون.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بادرت نيجيريا إلى تنظيم واستضافة أول حلقة دراسية ثلاثية بشأن تعزيز مراقبة وأمن الحدود مع جمهوريتي بنن والنيجر الجارتين، وشارك فيها حرس الحدود من البلدان الثلاثة. وأقر مجلسنا الاتحادي التنفيذي البلاغ الذي صدر عن الحلقة الدراسية من أجل تنفيذه. وعن طريق تسيير دوريات حراسة مشتركة ومنتظمة مع جيراننا، واصلنا الجهد المبذول لتعقب تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروعة إلى بلدنا، ونجحنا في بعض الأحيان في اعتقال ومحاكمة متاجرين عابرين للحدود. وتتعاون نيجيريا مع الشرطة في بلدان أخرى في غرب أفريقيا في مجال تعقب حركة الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود من خلال مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في غرب أفريقيا، الذي نحتفظ فيه بتمثيل قوي.

وبوصف نيجيريا بلدا حريصا على تهيئة بيئة دولية يسودها السلم والأمن، فلقد أنفقت أكثر من ١٠ بلايين دولار في السنوات الـ ١٥ الماضية على جهود عديدة لوقف عودة ظهور الصراعات في غرب أفريقيا بسبب التداول غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية لما يقدر بثمانية ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. علاوة على ذلك، لقي الآلاف من الجنود والمدنيين النيجيريين حتفهم في هذه الجهود من أجل حفظ السلام في البلدان المتضررة. وما زالت نيجيريا تمنح الملاذ للاجئين الفارين من بعض هذه الصراعات بتكلفة مالية باهظة على الحكومة الاتحادية.

وزاد تعزيز المكافحة الدؤوبة التي قامت بها نيجيريا ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال الربع الثاني من هذا العام باسترداد ومصادرة ٢ ٥٦٤ قطعة من الأسلحة النارية غير القانونية و ١١٨ ٥٧٤ قطعة من الذخائر المتنوعة. ومن تلك الأسلحة والذخائر، تم علنا تدمير ١ ٠٦٥ قطعة من الأسلحة الصغيرة المتنوعة و ٩٥٣ قطعة ذخيرة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، بينما جرى تدمير ١ ١٣٩ قطعة من الأسلحة النارية غير المشروعة و ١ ٤٧٤ قطعة من الذخائر في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي وقت سابق من هذا العام، عقد مؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بمكافحة السمسرة في الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والاتجار بها، الذي استمر ثلاثة أيام في العاصمة النيجيرية، أبوجا، من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس، تحت رعاية حكومات النرويج وهولندا والمملكة المتحدة. ونجح المؤتمر في توعية الدول الأعضاء في الجماعة بمشكلة السمسرة غير المشروعة، وساعد في التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن سبل التصدي للمشكلة، بما في ذلك إنشاء آليات دون إقليمية للتنسيق.

ومؤخرا، اقترحت نيجيريا بدء أنشطة تعاونية مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح فيما يتعلق بوضع خطة عمل وطنية وبناء القدرات من خلال تدريب الموظفين الأمنيين المعنيين بالأسلحة. ويحدونا الأمل أن يتم التنفيذ الكامل لتلك الاقتراحات الجديدة.

وبينما نشدد على أهمية اتخاذ تدابير عملية للقضاء على تهديد الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، فان نيجيريا تؤمن دائما بتدابير منع نشوب الصراعات، والسعي إلى التوصل إلى تسويات تفاوضية للصراعات بوصفها أكثر الوسائل فعالية للتقليل إلى أدنى حد من الطلب على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لضرورة اعتماد تلك التدابير التي توفر أفضل استراتيجيات للسلام.

وفي ذلك الصدد، تقوم حاجة إلى تهيئة جو سياسي مناسب يعزز العلاقات المتناسقة على الصعيدين الوطني والدولي والإحساس بالانتماء. وينبغي التركيز على تشجيع الهياكل والعمليات التي تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، فضلا عن الانتعاش

الاقتصادي والنمو، بوصفها وسائل للقضاء على الصراعات وضمان السلام المستدام. وذلك ينسجم مع روح الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وتم الاعتراف بأن هناك افتقارا إلى تقديم الدعم الدولي للجهود الإنمائية من الدول التي بإمكانها أن تفعل ذلك، وما زال العبء الباهظ للديون يشكل عقبة رئيسية أمام بلوغ تلك الأهداف النبيلة. ومع ذلك، يود الوفد النيجري أن يناشد جميع الدول أن تسترشد بمبدأ التسوية السلمية للتراعات، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن ذلك يشكل أكثر الحلول الدائمة لمشكلة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان بدون الإشارة إلى المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام الأرضية، المعروف بمؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام، المقرر عقده في نيروبي من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر هذا العام. ويمثل المؤتمر الاستعراضي فرصة ممتازة ليس لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في الأعوام الخمسة الأخيرة فحسب، ولكن أيضا لتحديد المسار المفضي إلى القضاء التام على الأسلحة من ذلك النوع بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني في عام ٢٠٠٩. ولذلك، نناشد جميع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا أن تشارك في المؤتمر على أعلى مستوى ممكن. ونيجيريا، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية، امتثلت لالتزاماتها بموجب الصك، وخاصة بتقديم تقريرها عن الشفافية على النحو الذي نصت عليه المادة السابعة. ونؤيد الإعلان الوزاري الذي اعتمد هنا في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الذي يتضمن الموقف الأفريقي المشترك بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

السيدة منغراي (غيانا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تهانينا الخالصة لكم، سيدي، على قيادتكم الماهرة بصفتكم رئيس اللجنة، فضلا عن الإعراب عن تهانينا لجميع أعضاء المكتب. لقد أكدت قيادتكم حتى الآن على أن ثقتنا بقدراتكم في محلها تماما.

تواجه البلدان حاليا تهديدات أمنية خطيرة من الظروف والتحديات القائمة أو الناشئة حديثا. وتشمل تلك التهديدات الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحرمان الاقتصادي، والفقر والاستبعاد الاجتماعي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والمشاكل البيئية، بما في ذلك الشحن العابر للنفايات النووية في البحر الكاريبي، والكوارث الطبيعية، وتدفق الأسلحة المهربة والمتطورة، والإرهاب، والتخلص من المجرمين المبعدين من البلدان المتقدمة النمو. وكما يمكن مشاهدته، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تغذي الأغلبية الكبيرة لحالات الصراع. وبالرغم من أن مجموعة التهديدات متنوعة، فإنها مترابطة في كثير من الأحيان وتقتضي تصديا شاملا وعالميا لها.

وكما هو معلوم جيدا، فإن الاتجار بالأسلحة مرتبط بأنشطة مثل الاتجار بالمخدرات والإرهاب، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الوطني. وما فتئت غيانا وبلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي معرضة بشكل خاص لخطر الصراع المسلح الذي يولده الاتجار بالمخدرات. وبالتالي، فإننا نأمل أن يساعد الصك الدولي المعني بوضع العلامات على الأسلحة وتعقبها الذي يتم التفاوض بشأنه حاليا الفريق العامل المفتوح باب العضوية في تخفيض ذلك الخطر. ولعل إنشاء غرفة مقاصة للمعلومات الدولية وآليات أخرى تحظى بقدرات واسعة للرصد يمكنه أن يفك، كما هو مأمول، الارتباط بين التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأنشطة الإجرامية. ومع مراعاة أن لهذه المشكلة الخطيرة

العديد من الجوانب التقنية، سيكون من الحكمة توفير مدخلات من الهيئات المتخصصة القائمة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن المجتمع الدولي ما فتئ يواجه الآثار المزعزعة للاستقرار والمضاعفات الأمنية الناجمة عن التراكم المفرط لتلك الأسلحة ونقلها، على النحو الذي أعرب عنه بعض المتكلمين السابقين. ونود أن نشدد على التأثير السلبي الذي يحدثه الاتجار بالأسلحة الصغيرة على كل من أمن الدول وتنميتها. ويشكل ذلك داعيا جوهريا للقلق، وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي لا تحظى بالقدرات التقنية والمالية للتصدي للتهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وبالتالي، قد يكون مفيدا أن يحلل النص ذلك التأثير بشكل أكثر شمولا بغية التصدي حقا للمشكلة بكل جوانبها وإقامة الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وفي ذلك الصدد، فان وفدي يرى أن الإشارة إلى تلك الصلات ينبغي أن تدرج في النص.

ونأمل أن يعكس الصك التزاما سياسيا وقانونيا قويا، تقوم إليه الحاجة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ويسرنا أن نلاحظ أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية قد أصدر مدخلات مفيدة. فنتائج الفريق توفر بداية طيبة لعملنا. كما نرحب بتقرير الأمين العام عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية (A/59/193)، الذي صدر في تموز/يوليه من هذا العام. ويعتزم وفدي أن يشارك في المشاورات الجارية، ويأمل أن تحظى وثيقة النتائج بالأهمية التي تستحقها.

إن غيانا، بوصفها دولة صغيرة وضعيفة، تعلق أهمية على صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، صدقت غيانا مؤخرا على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكول الاختياري لتلك الاتفاقية، وانضمت إلى الاتفاقيتين، وكلها أمور تعكس الالتزام المستمر لحكومتي بالمسائل الأمنية.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمر المسلم به الآن بشكل متزايد هو أن مراكز الأمم المتحدة لنزع السلاح والمنظمات الإقليمية الأخرى مهيأة بشكل أفضل، بفضل قربها، للاضطلاع بدور قيم في المساعدة على إيجاد حلول. وكما تمت رؤيته في حملة مكافحة استخدام الألغام الأرضية، فقد كانت بعض تلك الهيئات مفيدة في المساعدة على تأمين حظر على ذلك الصنف المروع من الأسلحة. وربما تقوم بدور مماثل فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الختام، وحسب عبارة لكاتب مشهور، فإن الأسباب القوية تستدعي اتخاذ إجراءات قوية. إن مهمتنا أصبحت عاجلة بشكل خاص لإدراكنا أن صون السلام والأمن الدوليين يبقى، بالرغم من مثابرتنا، أمرا محفوفا بالمخاطر.

السيدة أودين (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي، فإنني أعرب عن خالص تهانئي لكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأخيرا، أشكر سلفكم على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال لجنتنا في الدورة السابقة.

لقد بُذلت جهود كثيرة وأُحرز قدر كبير من التقدم الهادف إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. ومع ذلك، فهذه معركة لم يتم كسبها بعد.

وفي الواقع، لم يسبق في تاريخ الجنس البشري أن كانت الأسلحة بمثل هذا العدد. ونظرا لاتساع نطاق المشكلة، وأيضا التهديد المستمر الذي تشكله على الأمن، فإن الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بلا شك، يمثل خطرا على السكان وعاملا لزعزعة استقرار الدول.

ورغم أن الاتجار غير المنظم بملايين الأسلحة قد لا يكون السبب الرئيسي للصراع، فهو بالتأكيد يزيد من اللجوء إلى العنف، ويؤخر المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى حلول، ويزيد من معاناة السكان المدنيين.

وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها بلدي على الصعيد الوطني، فجيبوتي مقتنعة بالحاجة إلى اتخاذ إجراء منسق متعدد الأطراف لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظرا للطابع العابر للحدود لتلك الظاهرة.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شر أساسي له أثر سلبي على أمن السكان. وهو أيضا عائق أمام السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا.

والواقع أن انتشار الأسلحة الصغيرة يزيد حالة انعدام الأمن سوءا، سواء كان هناك صراع أم لا. وبما أن هذه الأسلحة سهلة الاستخدام ومتاحة عادة بأسعار منخفضة في الأسواق غير القانونية، فهي تصبح متاحة للجميع. وذلك يسبب حلقة مفرغة، حيث أن وجود الأسلحة يؤدي إلى تزايد سوء حالة انعدام الأمن وهذا يزيد بالتالي من الطلب على تلك الأسلحة.

ولا يزال لهذه الأسلحة أثر مدمر على القارة الأفريقية نظرا لقدرتها على تفاقم الصراعات وإطالة أمدها، مما يؤدي إلى إزهاق حياة الملايين من البشر، ولا سيما المدنيين منهم – النساء والأطفال. وفي الواقع يُجبر جيل كامل من الأطفال على أن يكون جزءا من الصراع – فينمون في ظل ثقافة العنف ويتهددهم الموت.

وتلتزم جمهورية جيبوتي تماما بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا السبب، فإن بلدي يشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار A/C.1/59/L.43، ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“.

ولقد شاركت جيبوتي أيضا في إعلان نيروبي الوزاري ووقعت عليه في المؤتمر الاستعراضي الوزاري الثاني ، الذي عقد في نيروبي بتاريخ ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي ذلك الصدد، أنشأت جيبوتي بالفعل مركزا وطنيا للتنسيق. ويسر بلدي أيضا العمل الجاري بهدف منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه ومكافحته. ويسرنا على نحو خاص تشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن الوثوق به، مما سيمكّن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة غير المشروعة بطريقة يُعتد بها وتتصف بالكفاءة. ونحن واثقون بأن نتائج أعمال ذلك الفريق العامل المفتوح العضوية ستكون إسهاما جيدا في الرقابة على تلك الأسلحة. ويشهد ذلك على الإرادة السياسية وتوافق الآراء في القارة نفسها لمكافحة انتشار الأسلحة.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد النمسا تماما البيان الذي أدلت به هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد طلبتُ الكلمة اليوم لكي أبرز الأهمية الخاصة التي يعلقها بلدي على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

والنمسا، بوصفها مقدمة لمشروع القرار A/C.1/59/L.40، تود أن تشكر تايلند على جهودها الدؤوبة من أجل الحصول على أكبر تأييد ممكن لمشروع القرار.

إن الألغام المضادة للأفراد أسلحة لا تميز بين المقاتلين والمدنيين الأبرياء. فهي تسبب معاناة بشرية ضخمة بعد وقت طويل من نهاية صراع مسلح، وتشكل عائقا خطيرا أمام إعادة التعمير والتنمية بعد الصراع. ولقد أقرت ١٤٣ دولة بأنه لن يمكننا التخلص من هذه الآفة العالمية إلا عن طريق القضاء التام على تلك الأسلحة. لذلك، نحث بشدة تلك الدول التي لا تزال خارج هذه الاتفاقية أن تعيد تقييم موقفها وتنضم إلى الاتفاقية.

وعبر السنوات الخمس الماضية، أحرزنا تقدما ملحوظا صوب تنفيذ الأهداف الإنسانية والتنموية وأهداف نزع السلاح الواردة في الاتفاقية. ومع ذلك، يتواصل استخدام الألغام المضادة للأفراد، ولا تزال تسبب وقوع عدة آلاف من الضحايا الجدد كل عام. وتظل عولمة الاتفاقية تشكل تحديا. فما زالت هناك مخزونات كبيرة من الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم. وهناك حاجة لتطهير مناطق كبيرة من الألغام.

وفي الشهر المقبل، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ – سيعقد في كينيا مؤتمر قمة نيروبي المعني بإيجاد عالم خال من الألغام. وسيكون ذلك المؤتمر أكبر حدث بشأن الألغام الأرضية منذ توقيع الاتفاقية في أوتاوا عام ١٩٩٧. وتشعر النمسا بشرف كبير لأنها عُيِّنت – في شخص السفير وولفغانغ بيتريتش – لرئاسة هذا الحدث الشديد الأهمية.

إن التحضيرات الموضوعية لمؤتمر قمة نيروبي ماضية على نحو جيد. فهناك اهتمام كبير ومشاركة نشطة فيها. وقد وفرت الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وجهات أخرى ثروة من المعلومات والمدخلات.

وأود أيضا أن أشكر منظمي الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في الأشهر الأخيرة في أنحاء العالم كافة. وقد وفرت هذه الاجتماعات – عقد معظمها في مناطق متضررة بالألغام – مدخلا قيما في التحضيرات لمؤتمر قمة نيروبي، وأسهمت في زيادة الوعي بذلك الحدث المهم.

ويوفر لنا مؤتمر قمة نيروبي فرصة لتحقيق خمسة أهداف رئيسية – أولا، إعادة الألغام الأرضية مرة أخرى إلى الوعي العام؛ ثانيا، تجديد وتعزيز الالتزامات السياسية والمالية؛ ثالثا، إعادة تأكيد مسؤوليتنا عن تطهير المناطق المزروعة بالألغام ومساعدة الضحايا؛ رابعا، وضع خطة عمل شاملة ومحددة؛ خامسا، زيادة القبول العالمي للاتفاقية. ويعني مؤتمر القمة إعادة إلزام أنفسنا بحل القضايا المعلقة للألغام الأرضية. ولذلك، المهم بصفة خاصة أن تتمثل جميع الدول – ولا سيما الدول المتضررة من الألغام الأرضية – في نيروبي على أعلى مستوى ممكن أثناء الجزء العالي المستوى في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

إن التوقعات من مؤتمر قمة نيروبي عالية جدا. ففي نهاية المطاف، سيُقاس نجاح مؤتمر قمة نيروبي، بل ونجاح الاتفاقية كلها، بالتزام متجدد بحل مشكلة الألغام المضادة للأفراد. وذلك تحد حقيقي، وسننجح في التصدي لذلك التحدي إذا واصلنا العمل بالروح نفسها من الشراكة التي أتسمت بها حتى الآن هذه العملية المميزة والفريدة من نوعها.

السيد شو (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تلتزم أستراليا التزاما قويا بمعالجة المشاكل الناجمة عن الانتشار والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية. إن الامتلاك غير المشروع للأسلحة التقليدية واستخدام حتى عدد صغير نسبيا منها

يمكن أن يسببا تفاقم مشاكل الأمن والنظام والصراعات الداخلية، فيقوضا الحكم الصالح والتنمية الاقتصادية في مناطق عديدة. ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعنون ''الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه''.

كانت أستراليا ولا تزال عنصرا فاعلا نشيطا في مساندة التدابير الرامية إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلى وجه التحديد، دأبنا على العمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين لمواجهة تحديات انتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وفي هذا العام تعاونت أستراليا مع فيجي واليابان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عقد حلقة دراسية عن الأسلحة الصغيرة ركزت على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وعلى تشريع نموذجي لمراقبة الأسلحة طوره منتدى جزر المحيط الهادئ. وكانت الحلقة الدراسية خطوة مهمة في جهد دائب تبذله أستراليا لوضع ترتيبات وممارسات أفضل للتعامل مع أخطر قضية من قضايا الانتشار في منطقتنا.

وترحب أستراليا بالتقدم الكبير المحرز حتى اليوم في المفاوضات الرامية إلى وضع صك بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتطلع قدما إلى الاختتام الناجح لتلك المفاوضات. ونعترف أيضا بأهمية وضع ترتيبات تحكم أنشطة سماسرة الأسلحة بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيمثل بدء المفاوضات على السمسرة أولوية دولية هامة حالما تختتم المفاوضات بشأن الوسم والتعقب.

وأستراليا، لما كانت مساندا قويا لمعاهدة حظر الألغام، فإنها ترحب بانضمام استونيا وبابوا غينيا الجديدة مؤخرا إليها. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي القادم كفرصة لا لاستعراض التقدم المحرز في السنوات الخمس الماضية فحسب، بل أيضا، وهذا أهم، لرسم المسار المستقبلي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأستراليا، بصفتها رئيسا مناوبا للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا والإدماج الاجتماعي – الاقتصادي، ستواصل نشر الوعي والتشجيع على تقديم الدعم للأنشطة التي تتناول احتياجات ضحايا الألغام. ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعنون ''تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام''.

وترحب أستراليا بإبرام البروتوكول الخامس، بشأن المخلفات المتفجرة للحرب، الملحق بالاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. ونتطلع إلى البدء المبكر للمفاوضات الرامية إلى وضع صك جديد يعالج الشواغل الإنسانية المرتبطة بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وأستراليا يسعدها أن تشارك في تقديم مشروع القرار المعنون ''اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر''.

السيد أمايو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتطرق إلى موضوع يوليه بلدي كبير اهتمامه، وأعني اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام – اتفاقية أوتاوا. وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن الشكر لوفد تايلند على عرضه مشروع القرار A/C.1/59/L.40 عن اتفاقية أوتاوا، وأن أؤكد للجنة دعمنا التام.

الألغام البرية المضادة للأفراد تندرج بين أشد الأسلحة وحشية التي صممها الإنسان. إنها تبتر أطراف المدنيين الأبرياء وتفتك بهم. وتحول الناس إلى فقراء معدمين بحرمانهم من سبل العيش في المناطق المتضررة. ولا عجب أن تكون ١٤٣ دولة طرفا قد صادقت على اتفاقية أوتاوا. وقد

عزز ذلك الالتزام من العزيمة الدولية على حظر هذه الأسلحة المروعة. والتزام كينيا بالقضاء على استعمال الألغام البرية يتجلى في الدور الفعال الذي اضطلعت به في تنفيذ الاتفاقية في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق جهود تطهير الألغام في القرن الأفريقي. وهذه الجهود تكمل مساهمة كينيا في النهوض بالسلام وحل الصراع والمصالحة في المنطقة دون الإقليمية. ولن يتسنى إلا بالإزالة التامة لهذه الأسلحة القضاء على هذه البلية.

ورغم التقدم الهائل المحرز في إنجاز أهداف الاتفاقية الإنسانية والإنمائية، فإن عالمية الاتفاقية لم تتحقق حتى الآن. والدمار الناجم عن الألغام المضادة للأفراد يظل ينطوي على تحديات تقنية ومالية، شأنه شأن تطهير الألغام في المناطق المتضررة.

وفي هذا الصدد يشرف كينيا أن تستضيف المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على هذا الحدث، الذي يطلق عليه أيضا اسم مؤتمر قمة نيروبي المعني بعالم خال من الألغام في عام ٢٠٠٤.

إن مؤتمر قمة نيروبي سيكون معلما حاسما على الطريق إلى وضع اتفاقية أوتاوا موضع التشغيل. وبما أن مؤتمر القمة سيكون أول مؤتمر استعراضي للاتفاقية منذ بدء سريانها في ١٩٩٩، فإنه سيستعرض القضايا الحاسمة المتعلقة بالاتفاقية، وعلى وجه التحديد المركز القانوني للاتفاقية وتشغيلها، والآجال النهائية لإزالة الألغام وتدمير المخزونات من الألغام من قبل الدول الأطراف، فضلا عن تقديم المساعدة لضحايا الألغام. وسيقيّم مؤتمر القمة التقدم المحرز منذ بدء السريان في ١٩٩٩ ويضع جدول الأعمال للإجراءات التي سيضطلع بها في السنوات الخمس التالية لكفالة إنجاز الأهداف الإنسانية للاتفاقية.

الأعمال التحضيرية المضمونية لمؤتمر قمة نيروبي بلغت مرحلة متقدمة. ومن المتوقع أن يحضر ذلك الحدث الهام زعماء العالم وشخصيات مرموقة أخرى تسليما بالإنجازات الهائلة للاتفاقية حتى الآن في الدفع بالتنمية البشرية قدما في كل أرجاء العالم.

ومن المرجو، أولا، أن يؤكد مؤتمر قمة نيروبي عزم المجتمع الدولي على إخلاء العالم من الألغام البرية المضادة للأفراد، فيضع حدا للعذابات والإصابات الناجمة عن هذه الأسلحة. ثانيا، من المرجو أن يقيّم مؤتمر القمة التقدم المحرز في إنهاء المعاناة الناجمة عن الألغام البرية المضادة للأفراد منذ وضع الاتفاقية. ثالثا، من المرجو أن تحضر المؤتمر أغلبية الدول الأطراف والمجتمع المدني، فضلا عن زعماء العالم.

ومن المتوقع أن يشكل مؤتمر قمة نيروبي منتدى رئيسيا يمكّن المشاركين من مناقشة التطورات المتعلقة بمشكلة الألغام البرية العالمية منذ التوقيع على الاتفاقية التاريخية في أوتاوا في ١٩٧٧، ويمكّنهم أيضا من طرح حلول ناجعة للمشكلة.

ومن المتوقع كذلك اعتماد إعلان قوي وخطة عمل قوية تلتزم الأطراف بموجبهما بالتغلب على التحديات المتبقية، لا سيما بإنهاء إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتعبئة الموارد الضرورية لمساعدة البلدان المتضررة بشدة لتطهير المناطق المزروعة فيها الألغام، فضلا عن مساعدة الناجين من الألغام البرية.

ومن المتوقع كذلك أن يوفر مؤتمر القمة منبرا لتسليط الأضواء على محنة أفريقيا لكونها المنطق الأشد تأثرا بالألغام، وأن يكون بمثابة منتدى ضروري للسماح للقارة

بأن تؤدي دورا رائدا في حسم مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد.

وتود كينيا أن تعرب عن تقديرها وشكرها لجميع البلدان والمنظمات التي ساهمت جهودها في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة نيروبي. إن المكاسب المتوقعة كبيرة والمخاطر كبيرة أيضا بالنسبة لأولئك الذين يواجهون يوميا خطر الألغام المضادة للأفراد. وبالتالي فإن نجاح مؤتمر القمة سيكون نجاحا للمجتمع الدولي. وباسم كينيا شعبا وحكومة، أو أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو أعضاء هذه اللجنة إلى المشاركة بأعلى مستوى ممكن.

السيد كوستيا (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بإعادة التأكيد على تأييد رومانيا الكامل لبيان الأمس الذي أدلى به السفير كريستيان ساندرز ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومن أجل فعالية الأداء التي يطمح إليها جميع أعضاء اللجنة الأولى، سأتكلم بإيجاز معتمدا على الحقائق والأرقام في بياني.

في استعراض أهم التطورات التي حدثت هذه السنة في بلدي في مجال الأسلحة التقليدية، كان أبرز الإنجازات، وبشكل فائق، إكمال تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد نُظم احتفال رسمي في ٢٥ آذار/مارس، بعنوان ذي مغزى هو ”رومانيا خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد“، اختتم عملية القضاء على مليون لغم مضاد للأفراد قبل سنة من الموعد النهائي الذي حددته اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وقبل بضعة أيام من الذكرى الخامسة لدخولها حيز النفاذ.

وقبل شهر من هذا الإنجاز الوطني استضافت رومانيا، في يومي ٢ و ٣ شباط/فبراير، حلقة العمل التي عقدتها مجموعة راي بشأن التقدم المحرز في بلوغ أهداف اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية في جنوب شرق أوروبا. وفي هذه المناسبة، أجرى ممثلو بلدان المنطقة والدول المانحة وممثلو الهياكل الدولية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام تقييما للتقدم المحرز بشأن مسائل مثل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية والتحديات التي ينبغي مواجهتها، ولا سيما فيما يتعلق بمساعدة الضحايا، وتعبئة الموارد والتنفيذ على الصعيد الوطني.

ونحن نرى أن كل هذه الإجراءات تقدم دليلا ملموسا وذا مغزى على التزامنا بأهداف اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية. وذلك الالتزام سيسجل على نحو مناسب في مؤتمر نيروبي بشأن إيجاد عالم خال من الألغام. ونحن نؤمن أيضا إيمانا قويا بأن الدروس المستخلصة في هذا الصدد وبصورة أخص، الدروس المستخلصة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي يمكن أن تكون مفيدة للغاية للمناطق الأخرى التي لا تزال تعمل جاهدة على التخلص من هذه التركة القاتلة للصراعات الماضية.

وتولي رومانيا أيضا أهمية خاصة للتطورات الجارية في إطار الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أننا نقوم بالإعداد لمجموعة الإجراءات الداخلية المتكاملة اللازمة للتصديق على البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

ونولي اهتماما مماثلا للتطورات المتعلقة ببرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدمير الفائض من الذخائر والوسم وحفظ السجلات والرصد بواسطة الخبراء – بما في ذلك السمسرة – والتعقب، مع الأمل الحقيقي في أن تناقش جميع هذه المسائل قريبا وأن يتم الاتفاق بشأنها في إطار الأمم المتحدة، بغية القضاء على

البلاء الذي تشكله هذه الأنواع من الأسلحة والقضاء على المعاناة الإنسانية غير المبررة التي تسببها.

السيد متشالي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن جنوب أفريقيا ملتزمة بسياسة تقوم على نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وتشمل جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وتمتد إلى الشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية.

إن الجمود الحالي في المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية على وجه الخصوص يتناقض مع التقدم المحرز بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية. والواقع أن الاجتماعات المواضيعية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة التقليدية التي تعتبر عشوائية الأثر أو مفرطة الضرر تملأ جدول أعمالنا المتعلق بنزع السلاح. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط يشكل تهديدا لأمن واستقرار العديد من الدول، ويمنع تنميتها ويقوض الحكم الصالح. وينبغي معالجة المعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة بصورة عاجلة، بطريقة عملية وذات منحى عملي.

ولذلك تولي جنوب أفريقيا أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه في جميع جوانبه. والمبادرات العديدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة المضطلع بها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية شاهد على التزام الدول الأعضاء والمجتمع غير الحكومي بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١ وتيسير تنفيذه. وفي غضون ١٨ شهرا سنجري استعراضا لبرنامج العمل هذا المتعلق بالأسلحة الصغيرة، وبصورة أهم، سنقرر كيفية المضي قدما في الإجراءات المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه في جميع جوانبه. ووسيلة زيادة تعزيز عملنا الجماعي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي عملية التحضير لمؤتمر الاستعراض والمؤتمر نفسه. وثمة اجتماع هام يفضي إلى المؤتمر الاستعراضي هذا وهو الاجتماع الثاني الذي يعقد بين الدول الأطراف كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وينبغي لنا ألا نكون قد بدأنا بالفعل في تحضيراتنا المواضيعية لهذه الاجتماعات فحسب، ولكن ينبغي لنا أيضا أن نركز، في مرحلة مبكرة، على المسائل الإجرائية مثل التوصل إلى تفاهم بشأن من يرأس الاجتماع الذي يعقد كل سنتين ومؤتمر الاستعراض نفسه. والتحضيرات المبكرة من شأنها أن تيسر بقدر كبير التوصل إلى النتيجة الناجحة التي نعمل جميعنا من أجلها.

ولا تزال جنوب أفريقيا ترى أنه ليكون الصك المتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة فعالا وعمليا، من الأهمية بمكان أن يكون نطاق هذا الصك ذا طابع شامل بأكبر قدر ممكن وألا يكون مقصورا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تملكها الدول فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضا الأسلحة من هذا النوع التي يملكها المدنيون. ولا نزال أيضا نعتقد أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة أن يدرس كيفية إدراج مسألة وضع علامات على الذخائر والمتفجرات وحفظ سجلاتها وتعقبها في هذا الصك، لأنه من المقبول على نطاق واسع أن هذه تمثل بعض المشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد أُحرز تقدم كبير في القضاء على الألغام المضادة للأفراد. والاتفاقية المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج

ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام قد رسخت بوصفها معيارا لحظر الألغام المضادة للأفراد وتطهير المناطق الملغومة، حيث انضمت حتى الآن أكثر من ١٤٠ دولة إلى الاتفاقية. وسنجتمع في نيروبي في وقت لاحق من هذه السنة لترسيخ الإنجازات المحققة في مجال حظر الأسلحة الفتاكة، وسنخطط الأولويات للسنوات الخمس المقبلة في المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية. وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي لمؤتمر الاستعراض أن يجري تقييما لإنجازاتنا وأن يتعرف على تحديات السنوات الخمس المقبلة. والحاجة إلى أن نكثف جهودنا لتعبئة الموارد لتطهير المناطق الملغومة ومساعدة الذين أصبحوا ضحايا لهذا السلاح الفتاك ذات أهمية بالغة لجهودنا الرامية إلى مواجهة هذه التحديات.

ولذلك فإن جنوب أفريقيا تؤيد اعتماد خطة عمل واقعية وقابلة للتحقيق، من شأنها توجيه تنفيذ اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام حتى مؤتمر الاستعراض المقبل. وفي هذا الصدد، يبعث الموقف الأفريقي المشترك بشأن الألغام المضادة للأفراد، الذي عرض هنا في نيويورك في الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي في الشهر الماضي، رسالة قوية بشأن أولويات أفريقيا للتنفيذ في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام وحظر الألغام المضادة للأفراد.

وترحب جنوب أفريقيا بالمناقشات البناءة التي عقدت في سياق اجتماعات خبراء الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية. وترى جنوب أفريقيا أنه أُحرز تقدم، ولا سيما بشأن مسألة الامتثال. وفي اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد الشهر المقبل، يجب اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما بهذه المسألة. وترحب جنوب أفريقيا أيضا باعتماد البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن المخلفات المتفجرة للحرب، وهي قيد إعداد صك موافقتها على الالتزام بهذا البروتوكول بغية تمكينه من الدخول حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وختاما، يوجد بالفعل جدول أعمال يمكن أن يقودنا بسرعة إلى تحقيق عالم خال من الألغام المضادة للأفراد، وقد أحرز تقدم في التصدي لقضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه. ولذلك، ينبغي الحفاظ على الإرادة السياسية والتصميم على معالجة قضية الأسلحة التقليدية بطريقة بنَّاءة.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط يشكل بصورة خاصة عاملا مزعزعا للاستقرار في حالات ما بعد الصراع، حيث أنه يعرقل عمليات المساعدة الإنسانية ويعيق جهود إعادة التأهيل والتعمير.

إن برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، في تموز/يوليه ٢٠٠١، معلم تاريخي بارز، يمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي للتصدي لهذه المشاكل. وتعتزم اليابان مواصلة تنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ولقد ترأست اليابان أول اجتماع للأمم المتحدة يعقد مرة كل عامين لتدارس تنفيذ برنامج العمل. وكان هذا أول اجتماع للأمم المتحدة للنظر في هذه المسألة، واعتُمد بتوافق الآراء تقرير الاجتماع مع ملخص الرئيس المرفق به، مما أدى إلى اختتام الاجتماع بنجاح. وتأمل اليابان أن تبذل جميع الدول جهودا لتعزيز التزامها ببرنامج العمل، وأن تتخذ خطوات ملموسة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمهيدا للاجتماع الثاني الذي يعقد مرة كل عامين والذي سيعقد العام المقبل، وأيضا لمؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي لعام ٢٠٠٦.

وما فتئت اليابان، من جانبها، تسهم بنشاط في تنفيذ هذا البرنامج. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٤، نظم بلدي، بالتعاون مع أستراليا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حلقة دراسية عن مشاكل الأسلحة الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وكان عنوانها ''الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ''. وتواصل اليابان بذل جهود في هذا المجال.

ورحب بلدي بعقد الدورة الموضوعية الأولى في شهر حزيران/يونيه المنصرم للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووسمها، وندعو بإخلاص جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة مشاركتها النشطة في دوراته المتبقية بغية كفالة تحقيق نتائج إيجابية.

وترحب اليابان أيضا بالمشاورات الواسعة النطاق التي عقدها الأمين العام مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المهتمة من أجل النهوض بالتعاون الدولي لمنع ومكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها.

ومع ذلك، وبغية التصدي الشامل للمشاكل التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب أن نركز ليس على المعروض منها فحسب، ولكن أيضا على تقليل الطلب عليها في الأمد الطويل. وبغية التصدي لهذه المشاكل، قدمت اليابان كامل دعمها وظلت من المقدمين الرئيسيين لتمويل مشروع معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح. وقد كان هذا المشروع مشروعا بحثيا أجري عبر العامين الماضيين بشأن مشاريع أسلحة مقابلة التنمية في ألبانيا وكمبوديا ومالي. وهذا المشروع أداة مفيدة للغاية لمعالجة مشكلة الطلب على هذه الأسلحة، ويوفر لنا متابعة تقييمه للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يمكن استخدامها لوضع إطار لمشاريع المانحين في المستقبل.

ولن تدخر اليابان وسعا في مساعدة البلدان المتضررة في هذا المجال ذي الأولوية الملحَّة.

وسيكون مؤتمر قمة نيروبي المقبل بشأن عالم خال من الألغام حدثا تاريخيا في حياة اتفاقية أوتاوا. إذ سيستعرض المؤتمر التقدم المحرز منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وسيحدد التحديات المتبقية التي سيتعين علينا التصدي لها في السنوات المقبلة. وفي ضوء ذلك ، أود أن أركز على أن المهمة الرئيسية لمؤتمر قمة نيروبي هي الترويج لعالمية الاتفاقية وتيسير الأعمال المتعلقة بالألغام في الميدان.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن هذا العام يصادف منتصف العقد الذي سينتهي في عام ٢٠٠٩، وهو أول عشر سنوات لنزع الألغام وفقا للمادة ٥ من الاتفاقية. وفي هذا السياق، نود أن نذكّر اللجنة بأن أمورا تحدث في الميدان. وقد وجهت اليابان، بنشاط، طاقاتها ومواردها صوب الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك إزالة الألغام، مثلما يظهر في كمبوديا وأفغانستان. وما فتئت اليابان منخرطة بنشاط في عملية مؤتمر قمة نيروبي وستواصل فعل ذلك.

السيد فيرما (الهند) (تكلم بالانكليزية): ما زالت الهند تشعر بعميق القلق من مواصلة تشكيل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خطرا كبيرا على أمن الدول. فقد تسبب استخدامها العشوائي وغير المسؤول على أيدي الأطراف من غير الدول بقلق إنساني هائل. وأعاقت هذه الأسلحة الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي وأخرجت التعددية والديمقراطية عن مسارهما وعرقلت النمو والتنمية. وهي غذت أيضا الإرهاب الدولي والصراعات الداخلية.

إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف حققت نجاحا متواضعا في التصدي للتهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واعتماد برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الكبيرة من جميع جوانبه والقضاء عليه في تموز/يوليه ٢٠٠١، بتوافق الآراء، يبيِّن التزام المجتمع الدولي بالتصدي لهذه القضية. ويحدد برنامج العمل نهجا واقعيا وشاملا يمكن تحقيقه ويهدف إلى التصدي للمشكلة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، شعرت الهند بخيبة أمل لأن المؤتمر الذي اعتمد برنامج العمل في تموز/يوليه ٢٠٠١ لم يتمكن من الاتفاق على اعتماد تدابير لمنع بيع الأسلحة إلى الجماعات من غير الدول. وهذه قضية يتعين على المجتمع الدولي معالجتها أثناء اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل عامين في عام ٢٠٠٥ وفي المؤتمر الاستعراضي الأول في عام ٢٠٠٦. وسيوفر هذان الاجتماعان أيضا فرصة لتدارس فعالية برنامج العمل في تحقيق أهدافه، والنظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وتقوية تنفيذه.

وقد نالت الهند شرف رئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشارك الهند أيضا بنشاط في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يجري حاليا مفاوضات بشأن إبرام صك دولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ونولي أولوية عليا لهذه الممارسة، ونحن ملتزمون تماما بها. وتحبذ الهند إبرام صك ملزم قانونا وإدراج الذخيرة والمتفجرات في الصك، إذا توفر توافق في الآراء على تلك المقترحات.

وستتابع الهند أيضا تحقيق هدف التوصل إلى حظر غير تمييزي وعالمي وشامل على الألغام المضادة للأفراد يتناول متطلبات الدفاع الشرعية للدول. وتواصل الألغام الأرضية تأدية دور مهم في الدفاع عن الدول ذات الحدود البرية الطويلة التي تتضمن تضاريس صعبة ووعرة. ووجود تكنولوجيات بديلة فعالة وغير قاتلة وغير مكلفة عسكريا سييسر عملية تحقيق القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ويمكن للعمليات المتعددة الأطراف، حينما تعززها إرادة سياسية كافية من الدول الرئيسية، أن تحقق نتائج جيدة. وقد أحرزنا نجاحا كبيرا في تلبية الشواغل الإنسانية التي يشكلها الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. وأدخلت في عام ١٩٩٦ تعديلات على البروتوكول الثاني في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، المعني بالألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة وذلك لجعله أشد فعالية في تقليل الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية. وجرى توسيع مجال الاتفاقية في عام ٢٠٠١ لكي تشمل الصراعات الداخلية. وفي عام ٢٠٠٣، أضيف بروتوكول آخر إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية بغية التصدي للأخطار التي تشكلها البقايا المتفجرة للحرب على المدنيين. وكان هذا الإنجاز كبيرا ويمكننا أن نبني عليه بقدر إضافي في إطار عملية الاتفاقية. وتلتزم الهند التزاما قويا باتفاقية الأسلحة التقليدية وقد صدقت على بروتوكولاتها الأربعة، بما في ذلك البرتوكول الثاني المعدل. وتجري الآن عملية التصديق على البروتوكول الخامس المعني بالمخلفات المتفجرة للحرب.

وتعتز الهند بأنها ترأست عملية الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، عندما شرع الفريق العامل المعني بمخلفات الحرب المتفجرة في مفاوضات للاتفاق على البروتوكول الخامس بشأن مخلفات الحرب المتفجرة. ويواصل فريق عامل في إطار فريق الخبراء الحكوميين للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة النظر في تنفيذ المبادئ القائمة للقانون الإنساني الدولي التي تتصل بمخلفات الحرب المتفجرة. ويعكف هذا الفريق أيضاً على دراسة الإجراءات الوقائية الممكنة بهدف تحسين تصميم

أنواع معينة من الذخائر، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، بغية الحد من الضرر الإنساني المترتب على تحول تلك الذخائر إلى مخلفات حرب متفجرة. وهناك فريق عامل آخر، الفريق العامل المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد، يتحمل مسؤولية النظر في الاقتراحات بغية إعداد توصيات مناسبة. وقد أسهم الوفد الهندي إسهاماً بناء في مداولات تلك الهيئات. ونأمل أن توفر الدورة القادمة لفريق الخبراء الحكوميين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الزخم المطلوب للفريقين.

وسوف نواصل العمل من أجل تحقيق تقدم مطرد في مجالي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعملية الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. ونأمل أن تمتد العملية إلى المجالات الأخرى لنزع السلاح التقليدي، بما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

السيد ليو كوانغ – شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١ قد حدد وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة باعتباره آلية رئيسية للجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمنع تلك الأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها. ويسر وفدي أن يلاحظ أن الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالوسم والتعقب، المنعقدة في حزيران/يونيه من هذا العام، قد اتخذ خطوة أولى واعدة تحت القيادة القديرة للسفير تلمان، ممثل سويسرا. ويشجعنا بصفة خاصة أن نلاحظ أن الدورة الأولى قد حددت بنجاح مسائل أساسية تحيط بالمجالات الثلاث الرئيسية المتمثلة في الوسم وحفظ السجلات والتعاون الدولي.

ويشكل طابع الصك ذاته مسألة رئيسية أخرى ينبغي تسويتها خلال الجولة التالية من المفاوضات. ورغم المهام الصعبة التي تنتظرنا، فنحن على ثقة من أنه يمكن للمجتمع الدولي، بروح التعاون والوئام، أن يتوصل إلى خاتمة ناجحة أخرى في تاريخ نزع السلاح. وكما قال السفير تلمان في المشاورات غير الرسمية أمس، حان الوقت لحشد حكمتنا الجماعية.

لقد اشتركت جمهورية كوريا في مناقشات الدورة الأولى بصورة نشطة وبناءة، ونحن مستعدون لمواصلة دعم المداولات في المستقبل. وفي نفس الوقت، نؤيد كذلك جهود المجتمع الدولي لمعالجة مسألة السمسرة غير الشرعية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وجمهورية كوريا قد اشتركت في تقديم مشروع القرار بشأن توطيد السلام من خلال نزع السلاح العملي. والمساعدة في مجال الألغام وفي مراقبة الأسلحة الصغيرة يمكن أن تكون أداة مفيدة بشكل خاص لتحقيق هدف نزع السلاح العملي.

وهذا العام، قدمت حكومة بلدي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاماً مالياً بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى بلدان أفريقية لمساعدتها في البرامج المتعلقة بالألغام، وننظر في سبل أخرى للإسهام في تخفيف حدة المشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة في أفريقيا.

أخيراً، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. فمنذ انضمامها إلى تلك الاتفاقية في أيار/مايو ٢٠٠١، أسهمت جمهورية كوريا في مختلف الجهود الرامية إلى زيادة تطوير نظام الاتفاقية هذه. ويرحب وفدي باعتماد البروتوكول الخامس بشأن مخلفات الحرب المتفجرة. ودخول ذلك البروتوكول حيز النفاذ سيسهم بشكل كبير في الحد من الأثر الإنساني الخطير لمخلفات الحرب المتفجرة.

وأسوة بما حدث في العام الماضي، ستشارك جمهورية كوريا في تقديم مشروع القرار بشأن الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، الذي أدرجه الوفد السويدي.

السيد إسنلي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب لكم عن أحر التهانئ على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وإنني على ثقة من أنه تحت قيادتكم القديرة، سوف تنجز اللجنة الأولى جدول أعمالها المشحون بنجاح. وأؤكد لكم أيضاً كامل تعاون وفدي معكم خلال المداولات.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به سفير هولندا باسم الاتحاد الأوروبي أمس بشأن الأسلحة التقليدية. كما نؤيد الآراء والأهداف التي عبر عنها البيان تأييداً كاملاً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشاطركم بعض الملاحظات بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد سعى المجتمع الدولي منذ وقت طويل إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمنع استعمال تلك الألغام والتخلص من تلك الآفة التي تتسبب في معاناة بشرية واسعة النطاق. وقرار الجمعية العامة الذي يطالب الدول الأعضاء بتطبيق وقف اختياري على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد يمثل أساساً لتلك الجهود منذ عام ١٩٩٣.

واتفاقية أوتاوا، التي بدأ نفاذها عام ١٩٩٩، تعد إنجازاً كبيراً للمجتمع الدولي صوب القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذا السياق، فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية كانت محورية في وضع تلك الاتفاقية في صيغتها النهائية وفي تنفيذها. ويحدونا وطيد الأمل في أنه من خلال المبادرة المشتركة لتركيا واليونان، اللتين أصبحتا من الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا في ١ آذار/مارس من العام الحالي، سوف تحظى الجهود الرامية إلى إزالة الألغام من منطقتنا بصفة خاصة ومن العالم بصفة عامة بزخم ودعم جديدين.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، نعتقد أنه ما زالت هناك تحديات جمة تنتظرنا بشأن تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها بشكل كامل. وعليه، فإننا نحث جميع الدول غير الأطراف في اتفاقية أوتاوا على النهوض برعاية ضحايا الألغام ودعمهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، وتطوير برامج التثقيف بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام، وإزالة الألغام المضادة للأفراد التي بُثَّت في أراضيها، كلما كان ذلك ممكناً.

ووفدي يأمل أن يؤدي مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية أوتاوا، الذي سيعقد في نيروبي في نهاية الشهر القادم، إلى تنشيط جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق عالمية الاتفاقية، ووفاء الدول الأطراف بالتزاماتها المتصلة بتلك الاتفاقية.

ختاماً، وحيث أنني أخذت الكلمة، أود أن أعرب عن امتنان وفدي لرئيس مؤتمر الاستعراض الأول، السفير بيتريتش، من النمسا، وفريق موظفيه على مشاريع الوثائق التي قاموا بإعدادها تيسيراً لعملنا في نيروبي.

وأود أيضاً أن أشكر وفد تايلند على مشروع القرار بشأن اتفاقية أوتاوا (A/C.1/59/L.40)، الذي يسرنا أن نشارك في تقديمه.

السيد غريغوري (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ وفدي فيها الكلمة، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تقديم خالص التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتناول مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإحاطة اللجنة

علماً بجهود حكومة جمهورية مولدوفا فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

فيما يسعى المجتمع الدولي للقضاء على التهديدات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، فإن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدورها تحتل مكاناً مهماً في جدول أعمال اللقاءات الدولية. إن مئات الآلاف من الناس يقتلون ويصابون بجروح كل عام بسبب هذه الأسلحة. ويتعرض أمن واستقرار بلدان عديدة ومناطق بأسرها للضرر الشديد، وتتقلص بشدة إمكانيات تنميتها وازدهارها، أو حتى تسلب منها هذه الإمكانيات بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتلتزم حكومة جمهورية مولدوفا التزاما قويا بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه والقضاء عليه، وتبذل جميع الجهود اللازمة في هذا الصدد.

وتشارك جمهورية مولدوفا بنشاط في الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لإنشاء آليات لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. كما تشارك مولدوفا في مختلف المبادرات الإقليمية التي تعالج مسائل الاتجار غير المشروع عبر الحدود والجريمة المنظمة، بما في ذلك مبادرات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومبادرة التعاون في جنوب شرقي أوروبا، وميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة أوروبا الوسطى. وجمهورية مولدوفا، بوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ملتزمة بتنفيذ وثيقة المنظمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتشارك في تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في المنظمة. واعتمدت مولدوفا عددا من القواعد والآليات لضمان تطوير الإجراءات التعاونية للتصدي للجريمة عبر الحدود في جنوب شرقي أوروبا، وذلك بالتعاون مع المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة عبر الحدود التابع لمبادرة التعاون في جنوب شرقي أوروبا.

وفي الفترة من ٤ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، استضافت حكومة مولدوفا، بالتعاون مع حكومتي سويسرا وهولندا ومركز تبادل المعلومات لجنوب شرقي أوروبا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مؤتمرا دوليا تحت عنوان ”مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحر الأسود – تحسين المعايير الإقليمية“. وقد ضم الاجتماع خبراء من ٢٤ بلدا، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية لمناقشة جملة من المواضيع المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك أمن الحدود وإدارتها، بغية الإسهام في تحسين المعايير الإقليمية في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد ركز المؤتمر على الحاجة إلى تعزيز إدارة الحدود وتبادل المعلومات والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

إن الصراع الذي لم تتم تسويته حتى الآن في منطقة مولدوفا الشرقية، التي يسيطر عليها حكم انفصالي، ما زال يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدي وفي المنطقة بأسرها. وغياب السيطرة على تلك المنطقة وحدودها يحد بشدة من قدرة حكومة مولدوفا على تنفيذ وإنفاذ التزاماتها بكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل أراضي مولدوفا.

وما زالت هذه المنطقة تشكل مسرحا لإنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بشكل غير قانوني. والسلطات الانفصالية لها مصلحة في استمرار الاتجار غير المشروع

بالأسلحة كمصدر تمويل دائم لها. وقد أصبح ذلك، منذ عام ١٩٩٣، أهم عامل في السياسة الاقتصادية والعسكرية للسلطات الانفصالية. ويملك الحكم الانفصالي منشآت صناعية لإنتاج الأسلحة الخفيفة، كالبنادق الهجومية، والمدافع الرشاشة، وأنظمة قاذفات الصواريخ المتعددة الفوهات والجوالة، ومدافع الهاون، والألغام المضادة للأفراد، وقاذفات القنابل المضادة للأفراد.

وبالنظر إلى ''شفافية'' الجزء المنفصل على حدود مولدوفا الشرقية، لا توجد ضمانات بعدم وصول الأسلحة غير المشروعة الإنتاج والاتجار إلى مناطق صراع أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يجري الاتجار بها انطلاقا من هذه المنطقة خالية من الأرقام التسلسلية، مما يجعلها مثالية بالنسبة لشبكات الجريمة المنظمة. وما زالت حكومة جمهورية مولدوفا ثابتة في موقفها بأن نشر بعثة مراقبة دولية تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي على امتداد الحدود بين جمهورية مولدوفا وأوكرانيا سيسهم إسهاما كبيرا في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه، وسيساعد على إيجاد حل للمشكلة في الجزء الشرقي من مولدوفا.

ولا بد لي أن أثير مسألة أخرى، وهي المخزون الهائل للأسلحة في منطقة مولدوفا الشرقية. فبالنسبة للبلدان الأخرى المتضررة بصراعات مماثلة، يشكل وجود هذا المخزون الكبير من الأسلحة والذخائر تهديدا خطيرا، حيث من الممكن نهب هذا المخزون لاستخدامه على أيدي الجماعات شبه العسكرية أو بيعه مع الأسلحة المنتجة بطريقة غير قانونية. إن الانسحاب الكامل لجميع القوات والأسلحة الأجنبية وفقا لقرار مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنعقد في اسطنبول عام ١٩٩٩، لم يتحقق حتى الآن، وقد توقفت عملية الانسحاب في عام ٢٠٠٤. ومن بين ٤٢ ٠٠٠ طن من الذخائر، لم يسحب حتى الآن سوى ٢٠ ٠٠٠ طن من المنطقة.

وتعبر حكومة جمهورية مولدوفا عن شكرها للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التبرع السخي بما يزيد على ٢٠ مليون دولار إلى صندوق التبرعات لتسهيل، من بين أمور أخرى، سحب وتدمير الأسلحة والذخائر والمعدات الأجنبية من أراضي مولدوفا. وندعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات المهتمة إلى المشاركة بنشاط في العمل من أجل الانسحاب الكامل للقوات والأسلحة الأجنبية وفي جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وتؤيد جمهورية مولدوفا اعتماد نهج شامل حيال مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وترغب في أن تؤيد الدعوات التي أكدت على أهمية المساعدة والتعاون الدولي من أجل إنجاح الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى كبح انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد شلوما (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن جمهورية بيلاروس التي تشاطر المجتمع الدولي شواغله بشأن الجوانب الإنسانية لمشكلة الألغام، تؤيد تأييدا كاملا حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، دخلت حيز النفاذ في بلدنا اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. ويوجد في بيلاروس سابع أكبر مخزون من هذه الألغام التي ورثناها من الاتحاد السوفياتي السابق. إننا لا ننتج أو نصدر أو نستعمل هذه الألغام المضادة للأفراد، سواء في بلدنا أو في أي مكان آخر من العالم. ولكننا، مع ذلك، صادقنا على الاتفاقية حرصا على المصلحة المشتركة.

وقد أنشئت آلية وطنية لتنفيذ الاتفاقية عملا بمرسوم صادر عن مجلس وزراء جمهورية بيلاروس في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتتضمن الآلية إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بتدابير الشفافية المتخذة في إطار الجدول الزمني المحدد في الاتفاقية.

وامتثالا لأحكام الاتفاقية، يجب على بلدي تدمير المخزون من الألغام خلال أربع سنوات. وتحتاج بيلاروس إلى موارد كبيرة من الأموال والتكنولوجيات من أجل القضاء على أكثر من أربعة ملايين لغم مضاد للأفراد. ومن الجدير بالذكر أن الألغام المضادة للأفراد يمكن التخلص منها إما عن طريق الإحراق أو التفجير في مكان مفتوح. ولكن هذين الأسلوبين لا يمكن استخدامهما عندما تحتوي الألغام على سوائل متفجرة بسبب الشواغل البيئية إذ لدينا ٣,٦ مليون لغم من هذه الألغام. وفي ظل هذه الظروف، نناشد الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية مساعدة جمهورية بيلاروس في القضاء على المخزون من هذه الألغام. وسنكون شاكرين على تلقي أية مساعدات فنية وتكنولوجية ومالية لهذا الغرض.

وتولي بيلاروس أهمية خاصة لتطوير التعاون مع الأمم المتحدة التي تؤدي دورا تنسيقيا هاما في مجال الألغام المضادة للأفراد. ففي آذار/مارس ٢٠٠٠، استضافت بيلاروس حلقة عمل إقليمية حول مسائل الألغام الأرضية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، استضافت بيلاروس بعثة تقييم تابعة لدائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة. وقد استخلص كل من المشاركين في حلقة العمل وأعضاء بعثة التقييم أنه كانت هناك حاجة إلى توفير المساعدة الدولية لبيلاروس في تدمير الألغام المضادة للأفراد.

والاتفاقية المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام قد أصبحت أداة قوية تهيئ لنا فرصة القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد وحظرها تماما، بعدما سببت معاناة بشرية هائلة في جميع القارات. وآمل أن تساعدنا جميعا ممارسة التنفيذ الصارم للاتفاقية على الاضطلاع بمهمتنا كما ينبغي.

إن جمهورية بيلاروس، إذ تشدد على ثبات سياستها في مجال الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، تقدم مرة أخرى مشروع القرار المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“ (A/C.1/59/L.40).

الرئيس (تكلم بالاسبانية): في حال عدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، نبدأ الآن الجزء الثاني من جلستنا، وهو جزء ليس له محضر أو تسجيل.

اختُتِم الجزء الرسمي من الجلسة الساعة ١٢/٣٥.